

Distr.: General  
28 February 2019  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والسبعون  
البند ٤٠ من جدول الأعمال  
الحالة في أفغانستان

## الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عما يحصل في أفغانستان من تطورات.
- ٢ - ويعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور التقرير السابق، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/73/624-S/2018/1092)، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان.

#### ثانياً - التطورات ذات الصلة

- ٣ - لقد تضاءلت الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات، حيث أُبلغ عن إحراز تقدم في المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان. وواصلت حكومة أفغانستان أيضاً أعمالها التحضيرية لحوار السلام بين الأطراف الأفغانية، وإن لم تجر محادثات رسمية بين الحكومة وحركة طالبان. وظل مآل الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موضع جدال في ظل تأخر عملية فرز الأصوات، وتفشي المخالفات، وادعاءات بوقوع أعمال فساد. وأرجأت لجنة الانتخابات المستقلة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩ بثلاثة أشهر، حتى ٢٠ تموز/يوليه. وانتهت فترة تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية في ٢٠ كانون الثاني/يناير، حيث سُجل ١٨ مرشحاً، من ضمنهم الرئيس الحالي، أشرف غني، والرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله. وظلت الحالة الأمنية متقلبة،



مع حدوث انخفاض طفيف في حوادث العنف، وهو انخفاض مرتبط بالاتجاهات الموسمية. وظلت الإصابات في صفوف المدنيين في مستويات قياسية من الارتفاع. واستضافت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، وانتهى المؤتمر إلى اعتماد إطار جنيف للمساءلة المتبادلة في مجال المساعدة الإنمائية. وظلت الحالة الإنسانية سيئة، وزادت سوءاً بسبب استمرار الجفاف وارتفاع أعداد النازحين.

## ألف - التطورات السياسية

٤ - لقد هيمن على الأشهر الثلاثة السابقة ثلاثة أمور حاسمة ومتراصة: مآل الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ والانتخابات الرئاسية التي ينبغي إجراؤها، وفقاً للدستور، في عام ٢٠١٩، وقد تقرر الآن إجراؤها في تموز/يوليه؛ والجهود المكثفة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة بين حكومة أفغانستان وتمردي حركة طالبان.

٥ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٨، تسارعت الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع في أفغانستان من خلال المصالحة السياسية. وواصلت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمالها التحضيرية لإجراء حوار بين الأطراف الأفغانية لإحلال السلام. وأعلن الرئيس غني في مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، الذي عُقد في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه أنشأ فريقاً للتفاوض باسم الحكومة، يقوده رئيس ديوانه سلام رحيمي. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس غني عن تعيين محمد عمر داودزي ممثلاً خاصاً له إلى المنطقة معنياً بالسلام، وكذلك في منصب الأمين التنفيذي الجديد للمجلس الأعلى للسلام. وأعلن السيد داودزي عن إدخال إصلاحات على المجلس الأعلى للسلام، ومن ذلك تعليق عمل لجان السلام في الولايات. وشرع أيضاً في إجراء زيارات على الصعيد الإقليمي، حيث سافر إلى باكستان من ٨ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير، وإلى الصين في ٢٦ كانون الثاني/يناير، لمناقشة توافق الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن عملية السلام الأفغانية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة مرسوماً رئاسياً يقضي بإنشاء المجلس الاستشاري الأعلى للسلام، ويتألف المجلس من ٣٣ عضواً، هم في الأساس مسؤولون حكوميون وشخصيات من المعارضة السياسية، من بينهم امرأتان. وفي ١١ شباط/فبراير، عقد الرئيس غني الاجتماع التشاوري الوطني الأول بشأن عملية السلام. وفي أعقاب مناقشات أُجريت على مستوى الأفرقة العاملة، ألقى الرئيس كلمة في المجتمعين، فشدد على الحاجة إلى عملية بين الأطراف الأفغانية تقودها الحكومة وتكون شاملة للجميع، وكلف السيد داودزي بعقد مجلس جبرغا للشخصيات الأفغانية البارزة بحلول نهاية شباط/فبراير لتحديد معالم السلام.

٦ - وفي الوقت نفسه، قام الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، زلماي خليل زاد، بعدة رحلات إلى المنطقة للحصول على الدعم لعملية السلام الأفغانية. فخلال زيارة إقليمية في الفترة من ٤ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أجرى السيد خليل زاد محادثات في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر مع ممثلي حركة طالبان في أبو ظبي، وممثلين حكوميين من باكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ودُكر أن البلدان الثلاثة طلبت من حركة طالبان النظر في إمكانية الإعلان عن وقف لإطلاق النار والإعراب علناً عن استعدادها للدخول في محادثات مباشرة مع حكومة أفغانستان. غير أنه لم تجر محادثات بين الأطراف الأفغانية، على الرغم من أن وفداً حكومياً كان حاضراً في أبو ظبي. وقام السيد خليل زاد بزيارة أخرى إلى المنطقة في الفترة من ٨ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير، بدءاً برحلتين إلى كل

من الهند والصين. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، سافر إلى قطر، حيث أُجريت على مدى ستة أيام مع اللجنة السياسية لحركة طالبان مفاوضات مكثفة قيل إنها تناولت موضوع الانسحاب العسكري للولايات المتحدة من أفغانستان وضمّان ألا يصير البلد ملاذاً للإرهابيين الدوليين. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أصدر السفير خليل زاد وحركة طالبان بيانين عامين منفصلين ورد فيهما أن تقدماً مهماً قد أُحرز، على الرغم من أن الاجتماعات اختتمت دون التوصل إلى اتفاق رسمي. وقام السيد خليل زاد بعد ذلك بزيارة إلى كابل ليحيط الرئيس غني علماً بنتائج المحادثات. وأقر في مقابلة مع وسائل الإعلام بأن حركة طالبان رفضت الدخول في محادثات مباشرة مع حكومة أفغانستان، لأن الحركة ترى أن ذلك من شأنه أن يعني قبول شرعية الحكومة. وألقى الرئيس غني بعد ذلك، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، خطاباً عاماً أعطى فيه لمحة عن التقدم المحرز في المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان ضمن إطار عام بدأته حكومة أفغانستان. وكرر الرئيس غني دعوته حركة طالبان إلى الدخول في حوار بين الأطراف الأفغانية، وحذر من الأخطاء التي وقعت فيما مضى من عمليات السلام الأفغانية، ودعا إلى انسحاب القوات الأجنبية وإلى تنفيذ عملية السلام بطريقة منظمة وقابلة للاستمرار.

٧ - وفي ٥ و ٦ شباط/فبراير، عُقد اجتماع في موسكو بين وفد من حركة طالبان يضم عشرة أعضاء وعددٍ من الشخصيات السياسية الأفغانية، يُنسب إلى العديد منهم مواقف معارضة، ومن ضمنهم الرئيس السابق حامد كرزاي والعديد من المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس، إضافة إلى عدد ممن كانوا في السابق من أعضاء حركة طالبان. وشاركت في الاجتماع امرأتان. وتكلم السيد كرزاي في المؤتمر، فرحب بما يُبذل في الآونة الأخيرة من جهود من أجل إحلال السلام، وشدد على أن الوحدة الوطنية هي السبيل الوحيد ليكون أفغانستان بلداً حراً وديمقراطياً. وألقى ممثل للجنة السياسية لحركة طالبان، شير محمد عباس استانكزي، خطاباً أوضح فيه الخطوات التي ينبغي أن تسبق أي عملية للسلام، ومن ذلك رفع حركة طالبان من قائمة الجزاءات والإفراج عن المحتجزين وفتح مكتب لحركة طالبان بصورة رسمية، وأكد الحاجة إلى ضمانات دولية لأي اتفاق للسلام يُتوصل إليه في نهاية المطاف. وقالت عضوة البرلمان فوزية كوفي إن أي عملية للسلام ينبغي أن تحمي المكاسب التي تحققت على مدى الثمان عشرة سنة الماضية، بما في ذلك مشاركة المرأة في الحياة السياسية وما تحقق لها من حقوق اجتماعية واقتصادية. وفي ختام المؤتمر، أصدر المشاركون إعلاناً مشتركاً دعوا فيه إلى حوار شامل بين الأطراف الأفغانية. ودعا المشاركون في ذلك الإعلان أيضاً إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، وأعربوا عن تأييدهم لضمان الحقوق التعليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وكذلك حرية التعبير لجميع الأفغان، بما يتفق والقيم الإسلامية. وشدد الرئيس غني في وقت لاحق على ضرورة أن تكون حكومة أفغانستان هي من يقود عملية السلام.

٨ - وواصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى دعم عملية للسلام يملك الأفغان زمام المبادرة فيها ويتولون قيادتها. فقد نظمت الأمم المتحدة، بالشراكة مع حكومة النرويج، حلقة دراسية في كابل لتبادل الخبرات، شارك فيها خبراء في مفاوضات السلام التي شهدتها كولومبيا والفلبين في وقت غير بعيد، وعرضوا ما لديهم من رؤى أمام المجلس الأعلى للسلام وأعضاء الفريق الحكومي للمفاوض والمجلس الاستشاري الأعلى للسلام. وفي إطار الجهود الجارية لدعم بناء السلام على المستوى المحلي، قدمت المكاتب الميدانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الدعم في تنفيذ ثلاث مبادرات محلية للسلام خلال الفترة

المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مبادرة ترمي إلى الحد من أثر النزاعات على الموارد على المجتمعات المحلية المهمشة في ولاية بدخشان.

٩ - واستمرت هذه الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم بالتزامن مع عمليتين انتخابيتين: الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩، والبحث للانتخابات البرلمانية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عن حل يحسم ما آلت إليه من تعثر وخلاف. وكان التقدم بطيئاً في إعداد نتائج الانتخابات البرلمانية. فبعد أن رُفعت شكاوى على نطاق واسع من وقوع أعمال فساد ومخالفات إجرائية، أُعيد فرز الأصوات جزئياً أو كلياً في جميع الولايات الثلاث والثلاثين التي أُجريت فيها الانتخابات. غير أن ذلك لم ينجح في تبديد شواغل العديد من المرشحين والأحزاب السياسية، حيث ادعى هؤلاء بأن من المفوضين وموظفي هيئات إدارة الانتخابات من يتلاعبون بنتائج فرز الأصوات. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت المديرية الوطنية للأمن رئيس لجنة الانتخابات المستقلة بالنيابة المكلف بالعمليات الميدانية بسبب ادعاءات بالفساد. وأُحيلت قضيته في وقت لاحق إلى مكتب المدعي العام للتحقيق. وعلى مدى الفترة الطويلة التي استغرقتها عملية فرز الأصوات، خرج المحتجون من الساحطين على عمليات إعادة الفرز أو من النتائج الأولية، خرجوا في مظاهرات سلمية في معظمها في أكثر من ٢٠ من ولايات البلد، وتسببوا في الإغلاق المؤقت للمكاتب الانتخابية في ١١ ولاية على الأقل. ولئن كانت لبعض المرشحين مؤاخذات على العملية الانتخابية، فإن أغلبهم اتبعوا الإجراءات المقررة وقدموا شكاوى للتحقق فيها لجنة الشكاوى الانتخابية.

١٠ - وقد تبين أن الدائرة البرلمانية لولاية كابل مسرح لخلافات كثيرة، وهي الدائرة التي يُخصص لها أكبر عدد من المقاعد ويوجد بها أكبر عدد من الناخبين المسجلين. ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت لجنة الشكاوى الانتخابية إبطال الانتخابات في كابل ودعت إلى طرد خمسة من كبار المسؤولين عن الانتخابات، من بينهم المسؤول الأول لشؤون الانتخابات في لجنة الانتخابات المستقلة. ودفع ذلك القرار النائب الثاني للرئيس، وكبير القضاة، والمدعي العام، ورئيس اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، إلى التوسط بين الهيئتين، حيث اتفق الجانبان فيما بعد على إعادة فرز أصوات عدد محدود من مراكز الاقتراع. وأدى هذا الخلاف إلى التأخر أكثر في الإعلان عن النتائج في ولاية كابل. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أُعلن عن النتائج الأولية الخاصة بولاية كابل. وفي أعقاب رد اتسم بالهدوء بادئ الأمر على هذه النتائج التي كان مقرراً الإعلان عنها في الأصل في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، خرج المرشحون غير الفائزين يحتجون في مدينة كابل يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، حيث قاموا بعرقلة المدخل الرئيسية الأربعة للعاصمة قبل أن ينهوا الاحتجاج في وقت لاحق من اليوم نفسه.

١١ - وتلقت لجنة الشكاوى الانتخابية ٩٤٦ ٤ شكاوى تتعلق بالنتائج الأولية، وتم البت في ٢٩٨٠ من الشكايات و ١٩٨ من الطعون. وأحالت اللجنة ١١٩ من هذه الحالات إلى مكتب المدعي العام لمواصلة التحقيق. وبعد عملية تقديم الشكاوى، بدأت اللجنة في إعلان النتائج النهائية للانتخابات، حيث أعلنت نتائج تسع ولايات في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ثم نتائج ثلاث ولايات في ٢٣ كانون الثاني/يناير، فست ولايات أخرى في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

١٢ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة أنها ستجرى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩ من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢٠ تموز/يوليه. ومع أن الإعلان سبقتة مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، فإنه قوبل بالانتقاد والقلق من التأخير. وأصدرت

اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور رأياً قانونياً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ خلصت فيه إلى أن التأجيل انتهاك للدستور. ومع أن هذا الرأي القانوني ليس ملزماً للجنة الانتخابات المستقلة، فإنه أضاف وزناً للانتقادات العامة التي قوبل بها قرار تأجيل الانتخابات. ومن المقرر أيضاً أن تُجرى في تموز/يوليه انتخابات مجالس الولايات والمقاطعات، وأن تُجرى أيضاً الانتخابات البرلمانية في ولاية غزنة التي لم يتسن إجراؤها في عام ٢٠١٨ بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية والاحتجاجات التي أدت إلى إغلاق مكتب لجنة الانتخابات المستقلة في الولاية، الأمر الذي أدى إلى إعاقة جهود تسجيل الناخبين في الولاية. وأُعربت عدة مجموعات من أصحاب المصلحة عن شكوكها في قدرة اللجنة على إجراء العمليات الانتخابية الأربع كلها في تموز/يوليه.

١٣ - ورغم ذلك، واصلت اللجان الانتخابيتان، بدعم من الأمم المتحدة، الأعمال التحضيرية اللوجستية للانتخابات الرئاسية. وفي كانون الثاني/يناير، انتهت لجنة الانتخابات المستقلة من عملية لاستخلاص الدروس من الانتخابات البرلمانية، ثم شرعت، تمشياً مع توصياتها، في إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن تعزيز هيكل أمانة اللجنة وملاكها الوظيفي. وبدأت كل لجنة من اللجنتين في إعداد ميزانيتها وخططها التشغيلية. وخصصت الحكومة في ميزانيتها الوطنية لعام ٢٠١٩ نحو ٤,٢٣ مليون دولار لأربع عمليات انتخابية، لتستخدمها لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. وبعد إعداد مشروع خطة تشغيلية، أُعد مشروع ميزانية بمبلغ ٥٥ ١٨٩ ١١٢ دولاراً لتمويل أنشطة اللجنتين، إضافة إلى مشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي. وبدأ تقديم المرشحين للانتخابات الرئاسية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وأُغلق في ٢٠ كانون الثاني/يناير، حيث سُجل ١٨ مرشحاً للانتخابات الرئاسية، من ضمنهم الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله. ولم يُسجل ترشيح أي امرأة للانتخابات الرئاسية، ولكن وردت أسماء ثلاث نساء ضمن قوائم المرشحين الرئاسيين. وانتهت لجنة الانتخابات المستقلة من التحقق من الوثائق في ٤ شباط/فبراير، بينما يتواصل حتى ٢٢ آذار/مارس عمل لجنة الشكاوى الانتخابية في التحري بشأن أي ارتباطات للمرشحين مع الجماعات المسلحة غير القانونية. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، تم إقرار لوائح تحديث سجلات الناخبين، وتقرر إجراء عملية التسجيل في آذار/مارس. وبدأت اللجنة أيضاً ببحث إمكانية استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك تحسين استخدام معدات التحقق البيومترية من هوية الناخبين، حيث اعتزى بعض الاضطراب أداء هذه المعدات خلال الانتخابات البرلمانية. واستجابة لطلب من الحكومة، تم تحديد مرشحين دوليين اثنين ليكونا عضوين غير مصوتين في لجنة الشكاوى الانتخابية، وأُرسلت في ٥ شباط/فبراير رسالة توصية رسمية إلى الرئيس غني لإقرار عضويتهم.

١٤ - وبسبب ما بدا أنه سوء إدارة للانتخابات البرلمانية والادعاءات بوقوع أعمال غش وفساد، ارتفعت أصوات تدعو إلى إزاحة أعضاء اللجنة الانتخابية، وتجددت المطالب بإصلاح النظام الانتخابي. وفي كانون الأول/ديسمبر، دعا الائتلاف الوطني الموسع في أفغانستان وفريق اتصال الأحزاب السياسية إلى إجراء إصلاحات أساسية في هيكل اللجنتين. بيد أن الأحزاب حذرت أيضاً من تدخل الحكومة الذي يمكن أن يقوض مصداقية الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلن النائب الثاني للرئيس سرور دانش عن نوايا الحكومة النظر في إدخال إصلاحات على اللجنتين. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، شرعت الحكومة في إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني من أجل بناء توافق في الآراء بشأن التغييرات الممكن إدخالها على اللجنتين وآليات تغيير أعضائهما. وفي ١١ شباط/فبراير، وافقت لجنة تقنية

مخصصة يقودها دانش، النائب الثاني للرئيس، وتتألف من مسؤولين حكوميين وأحزاب سياسية ومنظمات من المجتمع المدني، على تعديلات اقترح إدخالها على قانون الانتخابات، بما في ذلك عملية جديدة لتعيين أعضاء اللجنتين الانتخابيتين. ووافق مجلس الحكومة على مشروع تعديل القانون في ١٢ شباط/فبراير. وفي اليوم نفسه، أصدر الرئيس غني مرسوما يقضي بالإلغاء الفوري لعضوية الأعضاء السبعة في لجنة الانتخابات المستقلة والأعضاء الخمسة في لجنة الشكاوى الانتخابية، وتعيين رئيسي أمانتي اللجنتين لتسيير شؤون اللجنتين إلى حين اختيار وتعيين رئيسين جديدين.

١٥ - وفي الوقت نفسه، واصلت الجهات الفاعلة السياسية بذل جهودها الرامية إلى تعبئة الدعم قبل الانتخابات الرئاسية. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلن متحدث باسم الائتلاف الوطني الموسع في أفغانستان، وهو ائتلاف معارض، أمام وسائل الإعلام عن فشل الجهود التي بُذلت لتحقيق الهدف الأصلي المتمثل في دعم مرشح رئاسي واحد. وكان تشكيل قوائم الترشيح أيضاً مثار جولة جديدة من السجال بشأن الترتيبات السياسية التي تحكم أفغانستان، حيث أعلن عدد من المرشحين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي عبد الله ومستشار الأمن القومي السابق حنيف أتمر، دعمهم لنظام اللامركزية والإصلاح السياسي. وأدت أيضاً الشائعات المستمرة بشأن إمكانية إنشاء إدارة مؤقتة إلى إثارة الجدل بين المرشحين لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس بخصوص التسلسل الزمني للانتخابات الرئاسية وعملية السلام. وأثيرت موجة جديدة من الجدل في ٢٤ كانون الثاني/يناير عندما أعلن الرئيس غني عن عزل محمد محقق، الرئيس التنفيذي الثاني، الذي تقدم لخوض انتخابات عام ٢٠١٩ الرئاسية مرشحاً لمنصب النائب الثاني للرئيس ضمن قائمة السيد أتمر. وفي اليوم التالي، أصدر السيد محقق بيانا يرفض فيه قرار الرئيس، بينما أصدر الرئيس التنفيذي عبد الله بيانا يدعم فيه السيد محقق. وأثار ذلك الإجراء جدلاً حول مشروعية القرار الذي اتخذته الرئيس غني، حيث رأت الحكومة أنها تملك سلطة عزل كبار المسؤولين بموجب الدستور، بينما ذهب مؤيدو السيد محقق إلى أن منصب السيد محقق يستند إلى اتفاق حكومة الوحدة الوطنية الذي يعود إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومن ثم فإن عزله يتطلب التشاور مع الرئيس التنفيذي عبد الله.

## باء - الحالة الأمنية

١٦ - لقد ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سُجل باستمرار عدد مرتفع من الحوادث الأمنية. فقد سجلت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ من الحوادث المتصلة بالأمن ما عدده ٤٧٨ ٢٢، أي بانخفاض نسبته ٥ في المائة مقارنة بالعدد القياسي الذي سُجل في عام ٢٠١٧ وهو ٢٣ ٧٤٤ من الحوادث. وسجلت البعثة ١٣ ٨٠٥ من الاشتباكات المسلحة في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل ٦١ في المائة من جميع الحوادث المتصلة بالأمن، وانخفاضاً بنسبة ١٠ في المائة عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٧. وظلت الحوادث المتصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي ثاني أكبر فئة من الحوادث. وأما الضربات الجوية المبلغ عنها، والتي كانت قد زادت بنسبة ٦٧,٦ في المائة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، فقد ارتفعت بنسبة إضافية قدرها ٤٢ في المائة، من ٩٥٠ في عام ٢٠١٧ إلى ١ ٣٥٢ في عام ٢٠١٨. وتمكنت حركة طالبان من الاستيلاء مؤقتاً على ٢١ من المراكز الإدارية المحلية على مدار السنة، وهو ثاني أعلى عدد يسجل منذ نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية في نهاية عام ٢٠١٤. وزادت عمليات الاغتيال والاختطاف بنسبة ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧، بينما سُجل ١٠٦ من الهجمات الانتحارية، وهو أعلى عدد يُسجل منذ عام ٢٠١٤، وأكثر مما سُجل في عام ٢٠١٧ بنسبة ٥ في المائة.

وشهدت المنطقتان الجنوبية والشرقية أعلى عدد من الحوادث، إذ سُجل هناك ٥٢ في المائة من جميع الحوادث الأمنية.

١٧ - وفي الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، سجلت البعثة ما مجموعه ٤٢٠ ٤ من الحوادث المتصلة بالأمن، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة ٨ في المائة مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي. وشهدت المنطقة الجنوبية أكبر عدد من الحوادث، تليها المنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية، حيث شكلت نسبة الحوادث في هذه المناطق الثلاث ٦٧ في المائة من مجموع الحوادث. وظلت الاتجاهات المعهودة دون تغيير، حيث بقيت الاشتباكات المسلحة هي الطابع الغالب في الحوادث الأمنية، مشكّلة ٥٨ في المائة من جميع الحوادث، بانخفاض نسبته ١٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وسُجل انخفاض في الهجمات الانتحارية بنسبة ٦١ في المائة، وبما كان السبب في ذلك هو نجاح الجهود الوقائية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في مدينتي كابل وجلال آباد، فيما سجلت الغارات الجوية التي تشنها القوات الجوية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية زيادة بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

١٨ - وأدخلت الحكومة تغييرات هامة على قيادتها الأمنية. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس غني تعيين أسد الله خالد في منصب وزير الدفاع بالنيابة، وأمر الله صالح في منصب وزير الداخلية بالنيابة. واستقال السيد صالح من منصبه بعد ذلك في ١٩ كانون الثاني/يناير ليترشح لمنصب النائب الأول للرئيس في قائمة ترشح الرئيس غني لولاية رئاسية أخرى. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، عين الرئيس غني مستشار الأمن القومي، حمد الله محب، في منصب المسؤول المكلف بتسيير شؤون وزارة الداخلية. وفي ١١ شباط/فبراير، عينت الحكومة مسعود أندرابي، وهو نائب مدير سابق للمديرية الوطنية للأمن، في منصب وزير الداخلية الجديد بالنيابة.

١٩ - واستمرت الاشتباكات المحلية بين قوات الحكومة والعناصر المناوئة لها في مختلف أرجاء البلد، وإن بمستويات منخفضة نسبياً، جرياً على الأنماط الموسمية المعتادة، مع عدم تمكن أي من الجانبين من تحقيق مكاسب ذات شأن على الأرض. وركزت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية عملياتها خلال فصل الشتاء في المنطقة الجنوبية، وكذلك في نكروهار بالمنطقة الشرقية، وبلخ وفارياب في الشمال، وغزني في الجنوب الشرقي، وهرات وفراه في الغرب. وظلت تلك القوات تواجه مصاعب في تحسين الحالة الأمنية العامة على امتداد الطرق الرئيسية في شمال أفغانستان. فبين ١٦ و ١٩ كانون الثاني/يناير، كانت قافلة كبيرة للإمدادات تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في الطريق بين مدينتي ميمنة ومزار شريف، فتعرضت لعدة هجمات سقط خلالها نحو ٥٠ ضحية، ودُمرت ٤٠ مركبة، وكان ذلك نكسة لما بذلته قوات الأمن الأفغانية من جهود في المنطقة. وظلت الغارات الجوية هي أساس الجهود العسكرية الأفغانية والدولية ضد العناصر المناوئة للحكومة في جميع أنحاء البلد، حيث سُجل عدد غير مسبوق من الغارات الجوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقع أكبر عدد من الضربات الجوية - نحو الثلث - في ولاية هلمند، حيث قُتل الملا منان، حاكم الظل المعين من حركة طالبان، في ١ كانون الأول/ديسمبر في غارة بطائرة موجهة عن بعد، تليها ولايات فراه وأروزكان ونكروهار وغزني وفارياب. وأُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن مقتل خمسة من جنود القوات الدولية في المعارك، من بينهم جنديان قُتلا في الأسابيع الثلاثة الأولى من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٢٠ - ووقع عدد من الهجمات المدوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في مدينة كابل، على الرغم من حدوث انخفاض عام في وتيرة الهجمات الانتحارية والهجمات المعقدة على الصعيد الوطني. ولم تعلن أي جهة بعدُ المسؤولية عن اثنتين من الهجمات الكبيرة التي وقعت في مدينة كابل: هجوم انتحاري على تجمع ديني في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وهجوم معقد على مجتمعات وزارة الأشغال العامة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعاقين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتلقى موظفو الأمم المتحدة الذين كانوا داخل مرافق وزارة الأشغال العامة الحماية في أثناء الهجوم من عناصر الجهاز الأفغاني لحماية الدبلوماسيين وتم إجلاؤهم بأمان. وأعلنت حركة طالبان المسؤولية عن هجومين استهدفاً مجتمعات دولية ذات صلة بالجهود العسكرية، نُفذ الأول في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ضد مخيم أبحمان، والثاني في ١٤ كانون الثاني/يناير ضد مجمع المدينة الخضراء. ولم يُصب بأي أذى موظفو الأمم المتحدة العشرة الذين كانوا موجودين في مجمع المدينة الخضراء، بينما أُصيب موظفان اثنان بجروح طفيفة. ووقع هجوم آخر من الهجمات غير النمطية الكبرى على قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في ٢١ كانون الثاني/يناير، حيث انفجرت مركبة همفي محملة بالمتفجرات داخل قاعدة لقوة التدخل السريع الأفغانية في ولاية وردك، وأدى الانفجار إلى مقتل ٣٩ من أفراد الأمن وإصابة ٥٨ آخرين، وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم.

٢١ - واندلع عدد من الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلد بسبب الانتخابات، أو بسبب سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، أو إلقاء القبض على شخصيات مرموقة. ففي غضون أسبوع واحد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، خرج ما لا يقل عن أربع مظاهرات ضد سقوط ضحايا من المدنيين نتيجة عمليات عسكرية قامت بها جهات موالية للحكومة، في مقاطعة غيلان (ولاية غزنة)، ومقاطعة جبل السراج (ولاية برون)، ومقاطعة محمد آغا (ولاية لوكر)، ومقاطعة غورمال (ولاية باكتيكا). وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقت المديرية الوطنية للأمن القبض على علي بور، وهو قائد ميليشيا من الهزار، للاشتباه في تورطه في أنشطة إجرامية. وأثار حادث الاعتقال مظاهرات واسعة النطاق في مدينتي كابل وباميان، وزادت حدة المظاهرات إلى أن انقلبت إلى أعمال عنف، وكذلك كان الأمر في ولايات هرات وبلخ ودايكندي ووردك. وأُطلق سراح علي بور في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي بعض الأحيان، أدت الاحتجاجات المحلية على النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية وعلى عمليات إعادة فرز الأصوات إلى إغلاق الطرق أو مكاتب هيئات إدارة الانتخابات على صعيد الولايات.

٢٢ - لقد ظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان صامداً على الرغم من استمرار القوات العسكرية الأفغانية والدولية في تنفيذ عمليات ضد معاقله في ولايتي نكرهار وكُنر بوتيرة عالية. وكان لهذه العمليات، بما في ذلك الغارات الجوية، أثر كبير في الحد من قوة التنظيم. وسجلت البعثة اشتباكات في ولاية كُنر بين حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، الأمر الذي يعني أن تلك الولاية من المناطق التي تستخدم فيها المواجهات بين التنظيمين، وإن كانت الاشتباكات بينهما مستمرة أيضاً في ولاية نكرهار. وأدت التدابير الإضافية التي نفذتها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية إلى تحسن الحالة الأمنية في مدينة جلال آباد في عام ٢٠١٩ بعد أن شهدت عاصمة الولاية في عام ٢٠١٨ ارتفاعاً بنسبة ١٠ في المائة في الهجمات الانتحارية، بسبب عمليات تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان في المقام الأول. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن التنظيم مسؤوليته عن هجوم انتحاري وقع

داخل مسجد في قاعدة عسكرية في مقاطعة مندوزاي بولاية خوست، وأسفر حسب التقارير عن مقتل ٣٥ من أفراد الأمن.

٢٣ - ووردت أنباء عن وقوع تسعة حوادث مست بموظفي الأمم المتحدة، منها حالتان من حالات التخويف وسبعة حوادث ذات صلة بالأعمال الإجرامية.

## جيم - التعاون الإقليمي

٢٤ - لقد تضاغفت الاتصالات بشأن عملية السلام الأفغانية على الصعيد الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث كثفت حكومة أفغانستان وبلدان الإقليم من جهودها المشتركة. ففي كانون الثاني/يناير، قام مستشار الأمن القومي الأفغاني، حمد الله محب، بزيارة إلى الهند والصين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمناقشة عملية السلام، ومسألة مكافحة الإرهاب، والعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعرب المحاورون عن دعمهم لعملية المصالحة الأفغانية ومواصلة التعاون في هذا الصدد.

٢٥ - وزادت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً من اتصالاتها الرامية إلى دعم عملية السلام في أفغانستان. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي لجمهورية إيران الإسلامية، اللواء علي شمشخاني، في كابل، مع الرئيس غني، والرئيس التنفيذي عبد الله، ومستشار الأمن القومي محب. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قالت وزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية إن وفداً من حركة طالبان زار جمهورية إيران الإسلامية لإجراء مباحثات بشأن عملية السلام في أفغانستان، وإن تلك المحادثات جرت بعلم من حكومة أفغانستان. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قام نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، عباس عراقجي، بزيارة إلى كابل، حيث اجتمع مع الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، ووزير خارجية أفغانستان، صلاح الدين رباني. وقدم السيد عراقجي إحاطة عن محادثات طهران مع حركة طالبان، وأكد من جديد التزام بلده بتولي الأفغانيين زمام المبادرة والقيادة في عملية السلام التي تعني بلدهم.

٢٦ - وواصلت باكستان أيضاً اتصالاتها مع أفغانستان عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. ففي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، قام وزير خارجية باكستان، شاه محمود حسين قريشي، بزيارات إلى كابل وطهران وبيجين وموسكو في إطار الاتصالات التي تقوم بها إسلام أباد على الصعيد الإقليمي دعماً لجهود السلام. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عُقد في كابل الحوار الثاني لوزراء خارجية أفغانستان والصين وباكستان. واتفقت الأطراف الثلاثة في بيانها المشترك على مواصلة بناء الثقة السياسية المتبادلة، وعلى دعم جهود المصالحة وغيرها من مجالات التعاون الثلاثي الرئيسية، بما في ذلك التنمية والترابط والأمن ومكافحة الإرهاب. واتفقت الأطراف الثلاثة على تنفيذ توافق الآراء المنبثق عن الحوار الوزاري الثاني من خلال الحوار الاستراتيجي الثلاثي على مستوى نواب الوزراء، والتشاور على مستوى نواب الوزراء بشأن مكافحة الإرهاب والأمن، والتعاون العملي بين المديرين العامين، وغير ذلك من الآليات المتفق عليها.

٢٧ - وتلقى اندماج أفغانستان في السوق التجارية دفعة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بافتتاح الرئيس غني ممر قلب اللازورد للنقل. ومن المتوقع أن ييسر هذا الممر تصدير المنتجات الأفغانية، لا سيما إلى الأسواق الأوروبية. وقد وصلت الدفعة الأولى من السلع الأفغانية إلى تركيا عبر هذا الممر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُقد في أبو ظبي الاجتماع السابع للفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول. وأُعربت البلدان المشاركة في الاجتماع عن اهتمامها بالقيام معاً بوضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية موحدة لمكافحة الإرهاب.

### ثالثاً - حقوق الإنسان

٢٩ - لقد أصدرت البعثة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ تقريرها السنوي لعام ٢٠١٨ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ووثقت البعثة سقوط ٩٩٣ ١٠ ضحية بين المدنيين (٣ ٨٠٤ من القتلى و ٧ ١٨٩ من الجرحى) في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو أعلى عدد من القتلى المدنيين يُسجل في سنة واحدة منذ أن بدأت البعثة عملية التوثيق الممنهج في عام ٢٠٠٩، ويشكل زيادة عامة نسبتها ٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. وعزت البعثة ٦٣ في المائة من مجموع الضحايا من المدنيين إلى العناصر المناوئة للحكومة (٣٧ في المائة إلى حركة طالبان، و ٢٠ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، و ٦ في المائة إلى عناصر منوئة للحكومة مجهولة الهوية، بما في ذلك من يصنفون أنفسهم مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان)، و ٢٤ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (١٤ في المائة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و ٦ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، و ٢ في المائة إلى الميليشيات الموالية للحكومة، و ٢ في المائة إلى قوات غير محددة الهوية أو قوات متعددة موالية للحكومة)، و ١٠ في المائة إلى النيران غير المحددة المصدر خلال الاشتباكات البرية التي تحدث بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية لها، و ٣ في المائة إلى الحوادث الأخرى، كالمتفجرات من مخلفات الحرب والقصف عبر الحدود.

٣٠ - وكان اللجوء إلى التكتيكات التي تُستخدم فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك الهجمات الانتحارية والهجمات غير الانتحارية، السبب في معظم الإصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٨ (٤٢ في المائة)، حيث خلفت ٦٢٧ ٤ ضحية في صفوف المدنيين (١ ٣٦١ من القتلى و ٢٦٦ ٣ من الجرحى)، بزيادة نسبتها ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ومن أشنع الهجمات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير هجوم وقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث فجر مهاجم انتحاري نفسه بجهاز متفجر يدوي الصنع في تجمع بمناسبة عيد ديني، وأسفر التفجير عن مقتل ٦٠ مدنياً وجرح ٨٦ آخرين. وكانت الاشتباكات وراء سقوط ثاني أكبر عدد من الضحايا، إذ تسببت في سقوط ٣ ٣٨٢ ضحية في صفوف المدنيين (٨١٤ قتيلاً و ٢ ٥٦٨ جريحاً)، وهو ما يمثل ٣١ في المائة من مجموع الضحايا المدنيين، بانخفاض طفيف عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٧. وظلت البعثة توثق سقوط أعداد مرتفعة من الضحايا في صفوف المدنيين بسبب الغارات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة، حيث سجلت في عام ٢٠١٨ عدداً قياسياً من هؤلاء الضحايا وصل إلى ١ ٠١٥ (٥٣٦ قتيلاً و ٤٧٩ جريحاً)، أي بزيادة نسبتها ٦٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧، وكانت نسبة ٦٤ في المائة من أولئك الضحايا من النساء والأطفال. وأسفرت عمليات التفتيش التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة عن عدد متزايد من الضحايا المدنيين، حيث تسببت في سقوط ٣٥٣ ضحية في صفوف المدنيين (٢٨٤ قتيلاً و ٦٩ جريحاً). وتشير البعثة أيضاً إلى أنها وثقت نسبة مرتفعة من القتلى بين المدنيين من جراء أعمال التفتيش والعمليات الجوية، إذ إن العديد من عمليات التفتيش تتلقى الإسناد الجوي من القوات العسكرية الدولية. ووثقت البعثة في عام ٢٠١٨ سقوط ٣ ٠٦٢ ضحية في صفوف الأطفال (٩٢٧ قتيلاً و ٢ ١٣٥ جريحاً من الأطفال)

و ١٥٢ ضحية من النساء (٣٥٠ قتيلة و ٨٠٢ جريحة من النساء)، وهو ما يمثل انخفاضاً - في كلتا الفئتين - بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. وظلت الاشتباكات البرية السبب الرئيسي لسقوط الضحايا في صفوف الأطفال في عام ٢٠١٨، حيث تسببت في سقوط ١١٩٢ ضحية (٢٧٦ قتيلًا و ٩١٦ جريحاً من الأطفال). وكانت الهجمات غير الانتحارية التي تنفذها العناصر المناوئة للحكومة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثاني الأسباب الرئيسية لسقوط الضحايا في صفوف الأطفال، حيث أدت إلى سقوط ٥١٧ ضحية (١٢٩ قتلاً و ٣٨٨ جريحاً من الأطفال). ومن دواعي الانشغال أن العمليات الجوية التي نفذتها القوات الموالية للحكومة في عام ٢٠١٨ تسببت في سقوط ٤٩٢ ضحية في صفوف الأطفال (٢٣٦ قتيلًا و ٢٥٦ جريحاً)، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة ٨٥ في المائة مقارنة بالعام السابق، وارتفاعاً بنسبة ١٠٧ في المائة في عدد القتلى من الأطفال. ولا يزال الأطفال يشكلون الغالبية العظمى (٨٧ في المائة) من ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب، حيث سقطت ٤٢٦ ضحية في صفوف الأطفال (١٣٦ قتيلًا و ٢٩٠ جريحاً من الأطفال) في عام ٢٠١٨.

٣١ - لقد تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، من ٦٩ حادثاً استهدفت فيها مدارس وأفراد مرتبطون بها، مقارنة بما عدده ٣٣ حادثاً خلال الفصل السابق. ونسبت فرقة العمل ٦٥ من تلك الحوادث إلى العناصر المناهضة للحكومة (٥٥) نسبت إلى حركة طالبان، و ٧ إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، و ٢ إلى جماعات مسلحة لم تحدد هويتها، ونُسب حادث واحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان وحركة طالبان، فيما نسبت ٤ حوادث إلى القوات الموالية للحكومة (نُسب حادثان إلى الجيش الوطني الأفغاني، وحادث واحد إلى القوات العسكرية الدولية، وآخر إلى ميليشيا موالية للحكومة). وهذه الزيادة هي في الأساس ناتجة عن الهجمات التي نفذتها حركة طالبان ضد المدارس التي أُخذت منها مراكز اقتراع. وتحققت فرقة العمل من ٤٨ من الحوادث المتصلة بالانتخابات والتي كان لها تأثير على التعليم (٤٦ نفذتها حركة طالبان، منها حادثان قام فيهما التنظيم باختطافات جماعية لعدد من موظفي التعليم الذين كانوا في مهام انتخابية؛ وحادث واحد نفذته ميليشيا موالية للحكومة؛ وحادث آخر ناتج عن قتال بين الجيش الوطني الأفغاني وحركة طالبان).

٣٢ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان استهداف مدارس البنات انتقاماً من الهجمات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة في المنطقة الشرقية. ومن الهجمات التي استهدفت المرافق الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية وتحققت منها فرقة العمل، وعددها ١٢ هجوماً، نُفذت ثمانية هجمات على مرافق، وهجومان على موظفي الرعاية الصحية، وهجومان آخران على مرافق وموظفين، في مقابل ١٩ حادثاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونسبت فرقة العمل ١٠ حوادث إلى الجماعات المسلحة (تسعة منها إلى حركة طالبان وحادث واحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان) وحادثين اثنين إلى القوات العسكرية الدولية.

٣٣ - وتحققت فرقة العمل من خمسة من حوادث اختطاف الأطفال قامت بها جماعات مسلحة بحق ١١ فتى (أربعة حوادث قامت بها حركة طالبان بحق تسعة فتية، وحادث واحد نفذته تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان بحق اثنين من الفتية)، مقابل خمسة حوادث وقعت في الفصل السابق من العام بحق ١٥ من الفتية. وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل من حادثين من حوادث تجنيد الأطفال

واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، وشمل الحادثان اثنين من الفتية (أحدهما على يد حركة طالبان والآخر على يد عناصر مناوة للحكومة لم تُحدد هويتها).

٣٤ - واتخذت الحكومة مزيداً من التدابير لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أقرت الحكومة سياسة تهدف إلى تعزيز إمكانية تمتع المرأة بحقوق الميراث والملكية بهدف زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلالها المالي، وستدخل هذه السياسة حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قدمت أفغانستان تقريرها الدوري الثالث بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشار التقرير إلى الإنجازات التي حققتها الحكومة في تعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسي والاقتصادي والتشريعي، من قبيل تنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً. وأشار التقرير أيضاً إلى ما أحرز من تقدم في تنفيذ توصيات اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وآليات الحماية القانونية، والعنف ضد المرأة، والممارسات الضارة. وواصلت الحكومة أيضاً بذل الجهود لزيادة تمثيل المرأة في الرتب العليا من الخدمة المدنية. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، عينت الحكومة أول نائبة لوزير الداخلية، مكلفة بالسياسات والاستراتيجيات. وللمرة الأولى أيضاً، تقلدت امرأة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر منصب سفيرة أفغانستان لدى الولايات المتحدة، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، عُينت امرأة في منصب الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. وعلى مستوى البلديات، قام مجلس ولاية كابل في ٢ كانون الثاني/يناير بتعيين ١١ امرأة في مناصب نائبات في ٢٢ من مجالس المقاطعات. وزاد الانشغال في الفترة المشمولة بالتقرير على مصير الإنجازات التي تحققت على مدى الثمانية عشر عاماً الماضية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة. وقد حرك هذا الأمر جهود الدعوة والضغط التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان على نطاق البلد لتشجيع حكومة أفغانستان وحركة طالبان على إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مباحثات عملية السلام.

٣٥ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، عُقدت في جنيف الجولة الثالثة من عملية الاستعراض الدوري الشامل الخاصة بأفغانستان. واعتمد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التقرير المتعلق بأفغانستان في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وأشارت أفغانستان في تقريرها الوطني المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان إلى التدابير التي اتخذتها لتنفيذ توصيات الجولة الثانية للاستعراض، بما في ذلك حماية المدنيين، وحماية حقوق المرأة، وإحراز التقدم نحو مواءمة الأولويات الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. ونفذت الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير برنامجاً للمساعدة التقنية لإعداد الوفد الأفغاني لعملية الاستعراض وتعزيز قدرة الوزارات المعنية على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

٣٦ - وظل الصحفيون والإعلاميون يواجهون مستويات مرتفعة من العنف المتصل بالنزاع. فقد وثقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمسة حوادث أسفرت عن مقتل اثنين من الصحفيين واحتطاف آخر، وتوجيه التهديدات إلى الإعلاميين في ولايات فراه وكابل وننكرهار وزابل. ونظمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبع مناسبات لتعزيز سلامة الصحفيين ودور المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين في حماية حقوق الإنسان. وحضر هذه المناسبات ٢٤٦ مشاركاً، من ضمنهم ٤١ امرأة، في ولايات بغلان وهلمند وهرات وقندوز وبكتيا وسربل وزابل.

## رابعاً - تنسيق المساعدة الإنمائية

٣٧ - في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، حيث قيّمت الحكومة والمجتمع الدولي تنفيذ خطة الإصلاح التي يعتمدها البلد. وأشارت الحكومة إلى أن بعض التحديات، ولا سيما استمرار النزاع المسلح، قد قوّضت الجهود المبذولة لبلوغ مرحلة الاعتماد على الذات. وأجرى المشاركون مناقشات متعمقة بشأن مسألة السلام، مشدّدين على الروابط القائمة بين السلام والتنمية. واحتتم المؤتمر أعماله باعتماد بيان مشترك وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة، وهو إطار يتضمن ٢٤ من النواتج المتوخاة على المدى القصير التي تحدّد مسؤوليات كل طرف من الأطراف فيما يتعلق ببرامج المعونة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. ويهدف أحد هذه النواتج إلى زيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية، وآخر إلى تحسين حماية المرأة. وفي أعقاب المؤتمر، شرعت وزارة المالية في وضع خطة لتنفيذ إطار المساءلة المتبادلة، بإسهامات من الجهات المانحة. كما أطلقت البعثة، بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء التنمية، مناقشة تتمحور حول الفقرتين ٦ و ١٥ من البيان وتتناول متطلبات السلام الاجتماعية والاقتصادية. وبدأ العمل أيضاً على وضع مجموعة من المبادرات الاقتصادية، بما في ذلك قائمة مرتبة حسب الأولوية بالإصلاحات السياسية والاستثمارات العامة اللازمة لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل في أفغانستان.

٣٨ - وبحلول موعد مؤتمر جنيف، كانت جميع البرامج الوطنية العشرة ذات الأولوية قد وُضعت في صيغتها النهائية ووافقت عليها المجالس الإنمائية العليا. وهي كلها الآن قيد التنفيذ. ووفقاً للتقرير الأخير عن مستجدات البرامج الوطنية ذات الأولوية، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فقد بدأ تنفيذ برنامج ميثاق المواطنين في أكثر من ١١ ٠٠٠ مجتمع محلي في جميع الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية، حيث بلغ عدد المستفيدين نحو ١٠ ملايين شخص. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، صُرفت منح للمجتمعات المحلية تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليون دولار، وانطلق تنفيذ أكثر من ٤ ٠٠٠ مشروع. وزادت مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيد المحلي في إطار البرنامج، حيث تمثّل النساء أكثر من ٤٩ في المائة من أعضاء مجالس التنمية المجتمعية المنتخبين، الذين يفوق عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ عضو، و ٥٠ في المائة من رؤساء المجالس. وشاركت في الانتخابات نسبة تقدر بنحو ٧٨ في المائة من الناخبات اللواتي يحقّ لهن التصويت، وهي نسبة أعلى من نسبة مشاركة الذكور.

٣٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قامت الجمعية الوطنية بإقرار الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٩، وهي المرة الأولى التي تقرّ فيها الميزانية من الوهلة الأولى. وحظيت قطاعات الأمن والبنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة بأكبر حصة من مخصصات الميزانية. وحُصّص ٧١ في المائة من الميزانية الإجمالية للنفقات التشغيلية و ٢٩ في المائة للمبادرات الإنمائية. وزادت المخصصات الإنمائية لعام ٢٠١٩ بنسبة ١٢ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٨. وستمّول الحكومة نحو ٤٧ في المائة من الميزانية، وستمّول الجهات المانحة النسبة المتبقية. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أفادت وزارة المالية بأن الإنفاق على الأنشطة الإنمائية قد زاد في عام ٢٠١٨ بنسبة ٩١,٥ في المائة مقابل ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٧، وذلك بفضل إدخال إصلاحات على عمليات الميزنة، بما في ذلك تحسين المشاورات أثناء مرحلة إعداد الميزانية.

٤٠ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إصلاح الخدمة المدنية. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية عن بدء تنفيذ برنامج لإصلاح الإدارة العامة مدته

ثلاث سنوات، عنوانه "تتبع الإصلاحات الحكومية لإدارة الموارد البشرية والمؤسسات في أفغانستان"، بتمويل من الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان. ويهدف البرنامج إلى تحسين تخطيط الموارد البشرية، وتعزيز التوظيف على أساس الاستحقاق، وتعزيز قدرة الوزارات والوكالات الحكومية. ويهدف أيضا إلى زيادة تمثيل المرأة في قطاع الخدمة المدنية، عن طريق فرض حصة إضافية قدرها ١٠ في المائة للنساء في جميع التعيينات الجديدة من أجل الوفاء بالتزام الحكومة بتمثيل المرأة في الخدمة المدنية بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وأحرزت الحكومة أيضا تقدما صوب تنفيذ سياستها المتعلقة بالحكومة على المستوى دون الوطني. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس مرسوماً أنشئت بموجبه لجنة وزارية معنية بالحكومة على المستوى دون الوطني تابعة للمجلس الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد، لتنسيق تنفيذ هذه السياسة.

٤١ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قامت لجنة فرعية تابعة للمجلس الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد، يرأسها النائب الثاني للرئيس دانش، بوضع اللمسات الأخيرة على تقيحاتها لاستراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد، مدرجة اقتراحات من البعثة والشركاء الدوليين تهدف إلى تيسير قياس التقدم المحرز نحو بلوغ النقاط المرجعية للاستراتيجية. ولم يعتمد المجلس الأعلى بعد الاستراتيجية المنقحة. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، عُيّن مفوضو اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات، المنشأة حديثا، وهو ما يمهد السبيل لتنفيذ قانون الحصول على المعلومات.

٤٢ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى مكافحة إفلات كبار المسؤولين من العقاب، وقد حققت نتائج متباينة في هذا الصدد. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، برأت هيئة خاصة وزيرا سابقا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من تهمة إساءة استخدام السلطة في التوظيف وجمع الإيرادات الضريبية، في قضية ظلت معروضة على المحكمة العليا لأكثر من سنتين. وفي قضية منفصلة، أدان مركز العدالة لمكافحة الفساد الوزير السابق بتهمة أخرى متعلقة بإساءة استخدام السلطة ارتكبت عندما كان نائب وزير. وبت مركز العدالة، منذ إنشائه، في ٤٩ قضية مرفوعة ضد ١٩٩ من المدعى عليهم في المرحلة الابتدائية و ٤٥ قضية ضد ١٤٢ من المدعى عليهم في مرحلة الاستئناف. غير أن إنفاذ مذكرات التوقيف الصادرة عن مركز العدالة ما زال يبعث على القلق. فحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يتفد إلا حوالي ثلث المذكرات الصادرة، ولم يُحتجز أي من المدعى عليهم.

## خامسا - المساعدة الإنسانية واللاجئون

٤٣ - في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، تسبب النزاع في تشريد ٤٩ ٠٠١ شخص، ليصل مجموع المشردين في عام ٢٠١٨ إلى ٨٨٣ ٣٦٤ شخصا. وأكثر من نصف هذا العدد (٥٨ في المائة) هم أطفال دون الثامنة عشرة. وعلى الرغم من أن التشريد المتصل بالنزاع انخفض في عام ٢٠١٨ بأكثر من الربع مقارنة بعام ٢٠١٧، ما زال احتمال عودة العديد من الأسر المشردة في القريب العاجل إلى مناطقها الأصلية بأمان وكرامة منعدما. وفي عام ٢٠١٨، قدم الشركاء في العمل الإنساني مساعدات منقذة للحياة إلى ٦٩٧ ١١٤ شخصا من المشردين من جراء النزاع.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اندلعت أعمال قتال عنيفة بين جماعات إثنية في مقاطعة خاس أروزكان بولاية أروزكان، وامتدت إلى مقاطعتي جاغوري ومالستان بولاية غزنة، وألحقت أضرارا بجماعة الهزاره وأدت إلى نزوح حوالي ٥ ٠٠٠ أسرة إلى القرى والولايات المجاورة. وردا على ذلك، تلقت

الأسر المشردة مساعدات من الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني، شملت توفير الوقود والحطب للتدفئة ومساعدات نقدية متعددة الأغراض ومواد غذائية وغير غذائية، فضلا عن جمع شمل الأسر وتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي.

٤٥ - وبلغ عدد حالات الصدمات التي قُدم فيها العلاج في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ٣٠ حالة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وكانت الحاجة إلى رعاية المصابين بالصدمات مرتفعة بشكل خاص في ولايات نكرهار وقندهار وهلمند، حيث تسببت الاشتباكات في خسائر فادحة وتقلصت إمكانية الوصول إلى الضحايا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ١٥ من الشركاء في مجموعة الصحة استشارات إلى ٦٤٣ ٥٩٣ شخصا، بلغت نسبة النساء والفتيات فيهم ٦١ في المائة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأكيد حالتين جديدتين للإصابة بشلل الأطفال، وهو ما رفع العدد الإجمالي للحالات في عام ٢٠١٨ إلى ٢١ حالة. وسُجّلت ١٥ من هذه الحالات في المنطقة الجنوبية، وخمس في المنطقة الشرقية. وواجهت حملات التحصين ضد شلل الأطفال صعوبات في الوصول إلى الأطفال في المنطقة الجنوبية، حيث ظل الحظر المفروض على التحصين في المنازل قائما منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وتمكّن البرنامج، من خلال الحوار مع ممثلي المجتمعات المحلية، من الوصول إلى المواقع المخصصة للتحصين؛ غير أن هذا النهج لا يكفي لوقف انتقال العدوى. وتُظمت حملتان على الصعيد دون الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وقد استهدفت ٢٢١ ٣١٣ ٤ طفلا، والثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وقد استهدفت ٧١٠ ٣٧٥ ٢ أطفال. ولم يتمكن البرنامج من الوصول إلى نحو ٨٠٠ ٠٠٠ طفل في كانون الأول/ديسمبر بسبب وجود عقبات تحول دون الوصول إليهم.

٤٧ - وفي الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٨، عززت دوائر العمل الإنساني عملياتها بدرجة كبيرة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية في الولايات الأكثر تضررا من الجفاف، وعددها ٢٢ ولاية، فضلا عن تفاقم مشكلة النزوح في المنطقة الغربية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قَدّم الشركاء في العمل الإنساني مجموعة متنوعة من المساعدات الإنسانية لما مجموعه ٣,٥ ملايين من المتضررين من الجفاف. وتلقى ثلاثة ملايين شخص دعما غذائيا ومعيشيا؛ وتمكّن مليون شخص من الحصول على المياه النظيفة، واستفاد ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من الخدمات الصحية الطارئة؛ واستفادت ١٠٠ ١٥ أسرة في ولايتي بادغيس وهرات من الملاجئ المخصصة للطوارئ. ومن مجموع المساعدات المقدمة، تلقى ٢,٣ مليون شخص مساعدات من الأمم المتحدة في شكل ٤٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية وأكثر من ٣,٢٤ مليون دولار من التحويلات النقدية لشراء الأغذية. ووفقا لأحدث التحليلات، فإن حوالي ١٣,٥ مليون شخص، أي أكثر من ثلث السكان، يواجهون مستويات تصل إلى حد الأزمة أو الحالة الطارئة من انعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من احتمال تعرّضهم لحالات الاعتلال والوفيات بمعدلات مفرطة. وأشارت شبكة نُظّم الإنذار المبكر بالمخاطر إلى أن الجفاف والنزاع المستمر وانخفاض حجم التحويلات المالية كلها عوامل تضافرت لتؤدي إلى ارتفاع غير نمطي في الطلب على المساعدة في توفير الغذاء وأسباب المعيشة، ورجّحت الشبكة أن تستمر حالة الطوارئ في ولايات بادغيس وبدخشان ودايكندي حتى أيار/مايو ٢٠١٩ على الأقل، ما لم يواصل الشركاء في العمل الإنساني تقديم المساعدة في توفير الغذاء وأسباب المعيشة في المناطق الريفية.

٤٨ - وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها اتباع نهج ذي شقين في الاستجابة للحالة الناجمة عن الجفاف، وذلك بمواصلة تقديم المساعدات المقررة في المناطق الريفية المتضررة من الجفاف حتى موسم الحصاد المقبل من أجل الحيلولة دون نزوح المزيد من السكان، واستعادة سبل كسب الرزق، وتشجيع النازحين على العودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، تقدّم هذه الجهات الدعم للأسر النازحة في المراكز الحضرية للاستعداد لمواجهة برد الشتاء وإيجاد ملاجئ للطوارئ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ على الأقل. وحتى نهاية عام ٢٠١٨، ساعدت الأمم المتحدة وشركاؤها أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من النازحين في المنطقة الغربية، مع نقل ٤٨٤ أسرة من الأسر النازحة المعرضة لخطر الطرد إلى موقع شهرآك سبز في ولاية هرات. وفي المجموع، هناك نحو ٢٩ ٥٠٠ أسرة نازحة تعيش في مخيمات مؤقتة في ولاية هرات وأكثر من ١٣ ٠٠٠ أسرة نازحة في ولاية بادغيس.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، تمكّن أول فريق نسائي أفغاني لإزالة الألغام من تطهير حقل من آخر حقول الألغام المتبقية في ولاية باميان. فقد نجح الفريق المؤلف من ١٣ عضوة من أن يعيد إلى الأهالي ٥١ ٥٢٠ مترا مربعا من الأراضي التي كانت ملوثة بالألغام. وفي كانون الأول/ديسمبر، قام فريق الأمم المتحدة بتطهير المدرسة الثانوية المركزية للبنات في مقاطعة مار بولاية فارياب، إذ أزال ما كان بداخل المدرسة وحوّلها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وبفضل ذلك، تمكّنت الطالبات من العودة إلى المدرسة وإجراء الامتحانات قبل العطلة الشتوية. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الثاني/يناير، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتطهير ٤,٧٨ كيلومترات مربعة من الأراضي من المتفجرات العالية الأثر، مما عاد بالفائدة على ٤٦ جماعة محلية. واستجابة لما أعرب عنه العائدون من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من شواغل تتعلق بحمايتهم من الأخطار، استفاد نحو ٨٠ ٧١٥ شخصا من برامج للتوعية بالمخاطر ممولة من الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٠ - وبلغ عدد الوافدين والعائدين إلى أفغانستان ممن لا يحملون الوثائق اللازمة، بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ما مجموعه ١٥٦ ٢٨٠ شخصا، ٥ ٢٨٥ منهم عادوا من باكستان و ١٤٦ ٦٣٣ من جمهورية إيران الإسلامية و ٣ ٢٩٩ من أوروبا. وفي الفترة نفسها، عاد ٨٢٣ لاجئا من باكستان، و ٢١٩ من جمهورية إيران الإسلامية، و ٢١ من بلدان أخرى. وكان عدد اللاجئين المسجلين العائدين إلى أفغانستان في عام ٢٠١٨ (١٣ ٥٨٤) من باكستان، و ١ ٩٦٤ من جمهورية إيران الإسلامية، و ١٥١ من بلدان أخرى) أقل بنسبة ٧٣ في المائة من العدد المسجل في عام ٢٠١٧. وبلغ عدد العائدين من غير الحاملين للوثائق اللازمة من جمهورية إيران الإسلامية مستوى قياسيا بوصول ٧٧٣ ١٢٥ عائدا ومرحّلا في عام ٢٠١٨، بالمقارنة مع ٤٦٠ ٠٠٠ فردا في عام ٢٠١٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قامت حكومة باكستان بتمديد صلاحية بطاقات الجنسية الأفغانية حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٩ لنحو ٣٢٧ ٠٠٠ من الرعايا الأفغان المقيمين في باكستان، وبعد ذلك اتفقت أفغانستان وباكستان على عودة ٥٠ ٠٠٠ من حملة هذه البطاقات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٥١ - واستمرت المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، حيث وصل مجموع الحوادث المؤثرة على الأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني إلى ٧٩ حادثا في الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٨، تم تسجيل ما مجموعه ٣١٧ حادثا، من ضمنها الحوادث التي قُتل فيها ٢٨ عاملا في مجال تقديم المعونة. وعلاوة على ذلك، تعرض للإصابة ٥٣ آخرون من العاملين في تقديم المعونة واختُطف ٨٨ منهم. واستمر أيضا التوجه نحو شن المزيد من الهجمات

العنيفة والمتعمدة على المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي، في حين واجه اختصاصيو إزالة الألغام زيادة استثنائية في خطر التعرض للاختطاف والعنف المسلح. وظلت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في المناطق المتنازع عليها والمناطق الواقعة تحت سيطرة العناصر المناوئة للحكومة تشكل تحدياً مستمراً. فتزايد وجود العناصر المناوئة للحكومة على طرق العبور الرئيسية، مثل الطرق الرئيسية الرابطة بين كابل وقندهار، وهرات وبادغيس، وقندهار وترين كوت، ما زال يشكل عائقاً أمام تنقل عمال وأصول المعونة الإنسانية.

٥٢ - وتُفُتحت خطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لتلبية الاحتياجات الناشئة المتعلقة بالجفاف. ومن أجل تقديم المساعدة إلى ٥,٢ ملايين شخص بنهاية عام ٢٠١٨، دعت الخطة إلى تخصيص مبلغ قدره ٥٩٩ مليون دولار لدعم هذه الأنشطة. ووفقاً لدائرة التتبع المالي، فقد حُصِّص ما مجموعه ٥٣٧,٣ مليون دولار لتمويل العمل الإنساني في أفغانستان في عام ٢٠١٨، بما في ذلك مبلغ قدره ٤٦٨,١ مليون دولار للأنشطة المدرجة في الخطة، أو ٧٨ في المائة من مجموع التمويل المطلوب.

## سادسا - مكافحة المخدرات

٥٣ - واصلت الحكومة، بدعم من الشركاء الدوليين، تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات. وفي الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣١ كانون الثاني/يناير، نفذت سلطات إنفاذ القوانين ما مجموعه ١٠٠٤ عمليات لمكافحة المخدرات، أفضت إلى ضبط ٨٥٠ كيلوغراماً من الهيروين، و ٣٢٥٠ كيلوغراماً من المورفين، و ٥٧٤ كيلوغراماً من الأفيون، و ٢٠٥ كيلوغرامات من الميثامفيتامين، و ٦٨٨ ٢٤٤ كيلوغراماً من الحشيش، و ٢١٩٦ كيلوغراماً من القنب، و ٣٥٩٥ قرصاً من أقراص إكستاسي (ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ٣,٤)، و ٤٥٥١٤ كيلوغراماً من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٨٢٣١٥ لترًا من السلائف الكيميائية السائلة. وتم تفكيك ثمانية معامل لصنع الهيروين، وتدمير ٢٨ مرفقاً لتخزين المخدرات. وأسفرت هذه العمليات عن اعتقال ١٤٤ ١ من المشتبه فيهم، مع حجز ١٨٢ مركبة و ٣٣٠ قطعة سلاح و ١٢ جهازاً من أجهزة الاتصال اللاسلكي. وقُتل ضابطان من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات أثناء تنفيذ هذه العمليات.

٥٤ - وقامت الحكومة وشركاؤها بعدة مبادرات لدعم القطاع الزراعي المشروع. ففي إطار مبادرة مشتركة بين وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نُظِّم مؤتمر وطني لمدة يوم واحد بشأن الاستثمار في تنمية قطاع جوز الصنوبر، في ٨ كانون الثاني/يناير في كابل. وحضر هذه المناسبة وزيرُ الزراعة والري والثروة الحيوانية، والرئيس التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة في أفغانستان، وممثلون عن القطاع الخاص. وناقش المشاركون الفوائد المحتملة لسلسلة توليد القيمة من جوز الصنوبر، واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، افتتحت وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية أول مركز اتصال للمزارعين، باعتباره جزءاً من أنشطة التنمية البديلة التي تنفذها الوزارة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات في أفغانستان. ويقدم المركز مجانا المشورة والمعلومات للمزارعين باللغات المحلية، ويسعى إلى إقامة اتصالات بين المزارعين المحليين والخبراء الزراعيين في الوزارة قصد تقديم الاستشارات.

## سابعاً - الدعم المقدم للبعثة

٥٥ - في ٣١ كانون الثاني/يناير، بلغت معدلات الشغور في البعثة ٩ في المائة للموظفين الدوليين و ٤ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية، مقارنة بالمعدلات المعتمدة البالغة ٧ في المائة، و ٥ في المائة، و ٣ في المائة، على التوالي. ولا تزال نسبة الموظفين منخفضة للغاية. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت نسبة النساء في كل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: ٣٤ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٣٦ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٨ في المائة من الموظفين من الرتبة المحلية. وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، نفذت البعثة ١١٠ مهمة برية و ١٣ مهمة جوية، إضافة إلى استقبال ٥٦٨ بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلون عن المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

## ثامناً - ملاحظات

٥٦ - إن اللحظة الراهنة ربما كانت أهم فرصة تسنح حتى الآن للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع المدمر الذي تدور رحاه منذ أمد بعيد في أفغانستان. ويحدوني الأمل في أن تُتَوَجَّح الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإطلاق عملية سلام شاملة بمحادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان. وبينما يتواصل بذل هذه الجهود، أُؤكِّد من جديد أنه لن يتسنى التوصل إلى اتفاق للسلام المستدام إلا من خلال الحوار الشامل بين الأطراف الأفغانية. وأدعو إلى البدء فوراً في محادثات مباشرة تتناول الأمور الجوهرية، على أمل إنهاء هذا النزاع وما يخلفه من خسائر غير مقبولة في الأرواح البشرية.

٥٧ - ولكي تكون عملية السلام دائمة، يجب أن تكون شاملة للجميع. وإن تلمس الطريق المؤدي إلى التوافق الداخلي يستلزم وقتاً ورؤية، إلى جانب الوفاء لقيم الحياة والكرامة التي تركز عليها جميع المجتمعات. وإذا كان وقف العنف في نهاية المطاف في حد ذاته باعثاً على التفاؤل، فإنه ليس بالأمر الكافي: إذ يجب أن تسود الثقة في مستقبل مشترك، ثقة تنبع من ضمان الحقوق لجميع الأفغان. وأي اتفاق يُتوصل إليه سيكون أقوى إن هو قام على صون مبادئ من قبيل المشاركة المدنية والسياسية، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، والتمتع بالرعاية الصحية والتعليم، وكفالة الحماية لجميع المواطنين في كنف القانون. وأدعو جميع الأطراف إلى تيسير مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مراحل عملية السلام، على الصعيدين المحلي والوطني، وإلى العمل لكي يكون أي اتفاق للسلام تفضي إليه العملية ضامناً لحماية حقوق المرأة وتعزيزها وفقاً لدستور أفغانستان والتزاماتها الدولية.

٥٨ - ومن المهم في أي عملية للسلام أن تتيح الفرصة لمشاركة بلدان الإقليم. فتحقيق التوافق على الصعيد الإقليمي بشأن الاستقرار في أفغانستان سيكون له دور حاسم في ضمان استدامة أي اتفاق للسلام. وأرحب في هذا الصدد بالتوسع الذي حصل في السنوات الماضية في الاتصالات بين أفغانستان وشركائها على الصعيد الإقليمي، إضافة إلى جهودها المتواصلة الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط في المجالين الاقتصادي والأمني في سبيل تحقيق المنفعة المتبادلة على الصعيد المنطقية

بوجه أعم. وأود في هذه الفترة الحاسمة أن أشجع أفغانستان والبلدان المجاورة على تعزيز تعاونها من أجل مزيد من السلام والازدهار في المنطقة.

٥٩ - وبالنظر إلى كثرة التحديات الداخلية التي تواجهها أفغانستان، هناك حاجة حقيقية إلى هيئة تشريعية تمثيلية وملتزمة. وأشدد على أهمية إعداد النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حتى يتسنى تنصيب برلمان جديد. فالمسؤولية عن نجاح الانتخابات تقع على عاتق الزعماء السياسيين، سواء من الحكومة أو من أحزاب المعارضة، كما تقع على هيئات إدارة الانتخابات. وينبغي للزعماء وأنصارهم أن يلتزموا بأن تكون طوعهم في نتائج الانتخابات من خلال الوسائل القانونية والسلمية حصرياً. واستشرافاً للمستقبل، سيكون من المهم استخلاص الدروس من الاقتراع البرلماني الأخير والتعاون على تفعيل الإصلاحات الانتخابية اللازمة. وبينما تتواصل الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، ولانتخابات مجالس الولايات والمقاطعات، ولانتخابات البرلمانية في ولاية غزني، التي ستُجرى في تموز/يوليه، أدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الامتناع عن التدخل في العمليات الانتخابية الجارية، وإلى الاعتراف بمسؤوليتهم الجماعية والفردية عن ضمان مصداقية الانتخابات المقبلة ومشروعيتها، حتى يتسنى لجميع الأفغان أن يمارسوا حقهم الدستوري في التصويت.

٦٠ - ولا يزال يساورني قلق بالغ من الأثر الذي يخلفه النزاع المسلح على السكان المدنيين، حيث لا تزال الأمم المتحدة توثق أعداداً غير مسبوقه من الوفيات في صفوف المدنيين. وبينما ظل ينخفض عدد الضحايا المدنيين من الاشتباكات البرية في عام ٢٠١٨، فإن هذا الانخفاض قابلته وزادت عليه الأعداد القياسية من المدنيين الذين ذهبوا ضحية للهجمات الانتحارية التي نفذتها العناصر المناوئة للحكومة والمهجمات الجوية التي شنتها القوات الموالية للحكومة، فقد حدثت زيادة هائلة في النوعين من الهجمات في العام الماضي. ومن دواعي القلق البالغ تزايد استهداف المدنيين من جانب العناصر المناوئة للحكومة، لا سيما باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تُصمم ويُحطط لاستخدامها ويتم تفجيرها قصداً بنية قتل وتشويه المدنيين وتدمير وسائل الكسب. وأحث جميع أطراف النزاع على احترام التزاماتها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٦١ - وأشعر بالتفاؤل لما تتخذه الحكومة من تدابير لحماية وتعزيز حقوق المرأة، الأمر الذي أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في أعلى مراتب الخدمة المدنية، وكذلك في أوساط صنع القرار على الصعيد المحلي، ولا سيما من خلال تمثيل المرأة في مجالس التنمية المجتمعية. ومع ذلك، فإن انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والممارسات التمييزية لا يزال عائقاً أمام المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولمعالجة هذه المشاكل ينبغي أن تتضافر جهود الزعماء السياسيين والدينيين وصانعي السياسات والموظفين القضائيين وأفراد الأمن لمنع العنف وإخضاع الجناة للمساءلة دون إبطاء. وأشجع على بذل مزيد من الجهود لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، ولتوسيع فرص النساء والفتيات في الحصول على التعليم، دعماً لمشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٦٢ - وتمشياً مع الالتزامات المعلنة في مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، أشجع الحكومة والمجتمع الدولي على مواصلة تعاونهما الوثيق لضمان استمرار الإصلاحات الحكومية الأساسية

والمساعدة المالية الدولية لمسايرة تطورات الحالة السياسية في أفغانستان. وأرحب في هذا الصدد بشروع شركاء أفغانستان الدوليين، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، في بذل الجهود لوضع خطة عمل من أجل استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بعد أي اتفاق للسلام يمكن التوصل إليه.

٦٣ - إن خضوع المؤسسات العامة الأفغانية للمساءلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمليات الحكومية الشاملة للجميع ومن خلال المشاركة الفعالة من جانب المواطنين. ولقد كان التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ قانون الحصول على المعلومات خطوة هامة نحو تعزيز الانفتاح والشفافية في هياكل البلد الإدارية. وأنا أشجع الحكومة على مضاعفة جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المتصلة بالفساد، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين مركز العدالة لمكافحة الفساد والمؤسسات الأمنية لكفالة إنفاذ مذكرات التوقيف دون تأخير. وأرحب أيضاً بالتفاعل البناء بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين بينما تعمل الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لمكافحة الفساد.

٦٤ - ومن دواعي القلق البالغ ارتفاع معدل الإصابة بشلل الأطفال في أفغانستان، في ظل القيود المفروضة على التنقل التي لا تزال تعوق تنفيذ حملات التحصين على الصعيد المحلي في بعض الولايات الجنوبية. وإنني وإذ أذكر بواجب إتاحة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، أدعو جميع الأطراف إلى السماح بمرور القيمين على التحصين دون عوائق ليضطلعوا بعملهم البالغ الأهمية.

٦٥ - ولا تزال تبعات الجفاف تؤثر على الحالة الإنسانية، ولا سيما في الولايات الغربية من أفغانستان. ومن نتائج ظروف الجفاف على المدى القصير نزوح السكان على نطاق واسع واستفحال ظروف انعدام الأمن الغذائي التي يعاني منها بالفعل الملايين من الناس، ومن ضمنهم أعداد كبيرة من الأطفال. وحتى بعد أن تخف وطأة الأزمة الراهنة، سيظل الملايين من الأفغان يعانون من فقدان وسائل الكسب ومن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد. وأود أن أعرب عن امتناني للجهات المانحة الدولية على استجابتها بسخاء لاحتياجات البلد الإنسانية الراهنة المتصلة بالجفاف، وأشجع حكومة أفغانستان وشركاءها الدوليين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مواصلة العمل معاً لتحسين الظروف المعيشية للملايين من ضحايا الجفاف.

٦٦ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، لما يبذونه من تفانٍ متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.

## المرفق

### التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية

#### أولا - الأمن

النقطة المرجعية: وجود مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة وقادرة على ضمان السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدم

المقاييس

- في عام ٢٠١٨، واصلت الحكومة تنفيذ خارطة الطريق لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، بهدف زيادة القدرات وإعداد القادة وكفالة وحدة القيادة والجهود العسكرية ومكافحة الفساد.
- وتمشيا مع خارطة الطريق، نُقلت الشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني وشرطة الحدود الأفغانية من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع في عام ٢٠١٨.
- واستمرت أيضا في عام ٢٠١٨ الجهود الرامية إلى زيادة القدرات الهجومية لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، مع تعزيز قوات الأمن الخاصة الأفغانية وتحديث القوات الجوية الأفغانية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، بدأت القوات الجوية الأفغانية عملياتها باستخدام طائرات عمودية من طراز بلاك هوك UH-60.
- وفي عام ٢٠١٨، واصلت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية التصدي للتأثيرات الفاسدة والإجرامية في صفوفها، وإحالة القضايا إلى مركز العدالة لمكافحة الفساد وغيره من هيئات ملاحقة قضايا الفساد. فخلال عام ٢٠١٨، خضع للمحاكمة في مركز العدالة ٢٩ مسؤولا عسكريا. وبالإضافة إلى ذلك، عُدلت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بهدف تعزيز تدابير مكافحة الفساد في القطاع الأمني، بما في ذلك إلغاء وظائف ضباط الشرطة "الوهمية".

#### ثانيا - السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية من أجل إقامة عمليات بناءة وشاملة تهيئ بيئة سياسية مواتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدم

المقاييس

- في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، عقدت الحكومة الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن. وضم هذا الاجتماع، الذي نُظّم بمساعدة ومشورة تقنية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ٢٨ بلدا ومنظمة. وفي الاجتماع، رحّب الرئيس أشرف غني بمحادثات السلام غير المشروطة مع حركة طالبان، وأعرب الشركاء الإقليميون والدوليون عن دعمهم لعملية سلام يقودها ويمسك زمامها الأفغان.

- وفي عام ٢٠١٨، عُقدت ثلاثة مؤتمرات للعلماء: في جاكارتا (١١ أيار/مايو)، وكابل (٤ حزيران/يونيه)، ومكة، المملكة العربية السعودية (١٠ - ١١ تموز/يوليه). وأصدر مؤتمر جاكارتا إعلانا يؤيد عرض حكومة أفغانستان إجراء محادثات سلام غير مشروطة مع حركة طالبان، ويشجب الإرهاب والتطرف العنيف. وأصدر مؤتمر كابل، الذي حضره ٢٠٠٠ من علماء الدين الأفغان، فتوى تدعو طالبان إلى الاستجابة لعرض الرئيس غني إجراء محادثات سلام غير مشروطة، وتشجب ممارسة التفجيرات الانتحارية والعنف بين الإخوة في الدين والإرهاب عموماً. وأصدر مؤتمر مكة، الذي استضافته منظمة التعاون الإسلامي وحضره ١١٠ من علماء الدين من ٣٥ بلداً، بمن فيهم ٣٥ عالماً من أفغانستان، إعلاناً يدعو جميع المسلمين إلى وقف القتال في أفغانستان، ويصف التمرد بأنه فتنة. وعلى غرار مجالس العلماء السابقة، دعا إعلان مكة بدوره حركة طالبان إلى نبذ العنف والانخراط في حوار مباشر مع حكومة أفغانستان بطريقة سلمية وغير مشروطة.
- وفي الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نُفذت الحكومة وقفا لإطلاق النار من جانب واحد بمناسبة عيد الفطر. ونُفذت طالبان أيضاً وقفا لإطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أيام من أيام العيد، بالتزامن مع وقف إطلاق النار الذي نفذته الحكومة. ومدّدت الحكومة وقف إطلاق النار حتى ٢٦ حزيران/يونيه وعرضت وقف إطلاق النار لفترة ثانية بمناسبة عطلة عيد الأضحى في آب/أغسطس ٢٠١٨، لكن حركة طالبان لم ترد بالمثل على هاتين المبادرتين.
- وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُيّن زلماي خليل زاد ممثلاً خاصاً للولايات المتحدة معنيا بالمصالحة في أفغانستان. وبهذه الصفة، زار السيد خليل زاد أفغانستان والمنطقة ثلاث مرات في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر للاجتماع بالجهات المعنية الأفغانية والإقليمية والدولية. واستجابة لهذه التطورات، صرّحت حركة طالبان علناً بأنها مستعدة أيضاً للتحوار مع السيد خليل زاد. وواصلت البعثة العمل مع الطرفين ومع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتشجيع بذل المزيد من الجهود من أجل إضفاء طابع رسمي على عملية السلام.
- وخلال مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، الذي عُقد يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أكد المشاركون مجدداً التزامهم بعملية سلام يقودها ويمسك زمامها الأفغان، واتفقوا على التعاون من أجل توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإحلال السلام. وعرض الرئيس غني أيضاً خارطة طريق الحكومة نحو السلام، التي تتضمن تشكيل فريق تفاوض مؤلف من ١٢ شخصا وإنشاء مجلس استشاري وطني، هو المجلس الاستشاري الأعلى للسلام. وقد عُيّن في كانون الأول/ديسمبر بعض أعضاء المجلس،

ومنهم ممثلون عن الأحزاب السياسية الرئيسية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وقام الرئيس غني كذلك في كانون الأول/ديسمبر بتعيين عمر داودزي ممثلاً خاصاً له إلى الإقليم معنياً بالسلام.

• واصلت الحكومة في عام ٢٠١٨ تقديم معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

• وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، قدم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تقريره التاسع عملاً بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة طالبان ومن يرتبط بها من كيانات وأفراد يشكلون تهديداً للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان (S/2018/466). واستند التقرير في جزء كبير منه إلى المعلومات المقدمة من سلطات أفغانستان.

• وأسهم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، خلال الزيارتين اللتين أجراها في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ والفترة من ٥ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في دورتين تدريبيتين بشأن تنفيذ الجزاءات استضافتهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشارك في التدريب مسؤولون أفغان من المصرف المركزي، ووزارات المالية والخارجية والمناجم والنفط، ومجلس الأمن القومي، والأجهزة الأمنية.

• في عام ٢٠١٨، سّرت البعثة تنفيذ ١٦ مبادرة من مبادرات السلام المحلية، وثمة سبع مبادرات أخرى في مراحل الإعداد الأخيرة ستكون جاهزة للتنفيذ في عام ٢٠١٩. ووفرت هذه المبادرات الدعم للجهود ذات الصلة بالوساطة والمصالحة بقيادة أفغانية والجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى الولايات والمقاطعات. وتضمنت هذه المبادرات، التي شملت أصحاب المصلحة من ١٥ ولاية، مبادرات لحل النزاعات، والحوارات المجتمعية، والمجالس القبلية، وتجمعات التواصل مع العلماء وممثلي القبائل وأعضاء مجالس الولايات وأعضاء لجان السلام في الولايات والمسؤولين الحكوميين والنشطاء من الشباب والنساء.

• وإحياء لليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٨، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ١١ مناسبة بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعت ٢٤٩ مشاركاً، من بينهم ٢١٢ من النساء من ١٦ ولاية. وكان موضوع الحوارات "مشاركة المرأة في عملية السلام"، وهو موضوع يركز على معالجة الممارسات الثقافية والتقليدية والتمييزية المتجذرة التي تعوق مشاركة المرأة مشاركة تامة وهادفة في إحلال السلام.

زيادة قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية ومع المجتمع المدني

## ثالثا - الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بسط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والخضوع للمساءلة، وصولا إلى المستوى المحلي، وتمتع بالقدرة على تنفيذ السياسات، والقدرة المتزايدة على البقاء بفضل الإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدم

المقاييس

- زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور
- في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قام الرئيس غني بتعيين سيد حفيظ الله هاشمي مفوضا في لجنة الانتخابات المستقلة في إطار الجهود الرامية إلى معالجة مسألة ارتفاع معدل الشواغر في اللجنة، ولا سيما على مستوى المديرين. وفي ٧ أيار/مايو، عيّنت اللجنة ثمانية من موظفي شؤون الانتخابات على مستوى الولايات، بينما قام الرئيس غني في ١٩ تموز/يوليه بتعيين أحمد شاه زمانزاي مسؤولا أول لشؤون الانتخابات ورئيسا لأمانة اللجنة.
- وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨، وقّعت اليابان اتفاقا تقدم بموجبه مساهمة تفوق قيمتها ١٣ مليون دولار في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات لعام ٢٠١٨ من خلال مشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، بينما وقّع الاتحاد الأوروبي في ٣ أيار/مايو اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كابل يقدم بموجبه مساهمة بقيمة ١٥,٥ مليون يورو (قرابة ١٨,٦ مليون دولار) في انتخابات عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
- وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، أصدرت اللجنة بيانا أكدت فيه بأنها ستتيح الفرصة لجميع الأفغان الذين يحق لهم التصويت (بمن فيهم النازحون) لممارسة حقهم في التصويت، وأكدت من جديد التزامها بمواصلة عقد اجتماعات تشاورية مع الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك ممثلو النساء، من خلال منتديات الانتخابات الوطنية.
- وفي عام ٢٠١٨، نظّمت اللجنة ٦٤ منتدى عن انتخابات الولايات في ٣٢ ولاية. وشاركت في هذه المنتديات مجموعة واسعة من الجهات المعنية، شملت ممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والنشطاء في صفوف النساء والشباب وشيوخ المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، لإطلاعها على آخر المستجدات الانتخابية وتشجيع مشاركة الجميع في العمليات الانتخابية الوطنية ودعمها. وعقدت اللجنة أيضا تسعة منتديات للانتخابات الوطنية جمعت ممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة، لمناقشة مختلف مراحل العملية الانتخابية.
- وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، أوضحت لجنة الشكاوى الانتخابية أن عملية التدقيق أسفرت عن شطب ٢٥ شخصا من القوائم الأولية بالمرشحين للانتخابات البرلمانية بسبب ارتباطهم بجماعات مسلحة غير قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه إنذارات شديدة اللهجة إلى ٣٧ مرشحا آخرين، وتلقى ٧ مرشحين إشعارات إنذارية.

- وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقّعت لجنة الانتخابات المستقلة مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية للانتخابات بشأن تعيين موظفي شؤون الانتخابات المحلية. وأُجريت بعد ذلك امتحانات لتعيين أكثر من ٣٠٠٠ من موظفي شؤون الانتخابات المحلية ومساعدتهم وغيرهم من موظفي شؤون الانتخابات الميدانيين.
- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أعلنت اللجنة أنها أبرمت اتفاقاً لتوريد معدات التحقق من هويات الناخبين بواسطة البيانات البيومترية، وأن تقنية التحقق من هويات الناخبين بواسطة البيانات البيومترية ستُستخدم في الانتخابات البرلمانية، بشرط استلام اللجنة للمعدات اللازمة في الوقت المحدد.
- وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُجريت الانتخابات البرلمانية في جميع أنحاء البلد، باستثناء ولاية قندهار، حيث جرت الانتخابات بعد أسبوع، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأُجلت الانتخابات في ولاية غزني إلى موعد لاحق بسبب انعدام الأمن.
- وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بلغت نسبة النساء ٣٥ في المائة من الناخبين المسجلين، البالغ عددهم ٨,٥ ملايين، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨ في المائة بالمقارنة مع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤. وكان ٤١٧ من أصل ٢٥٦٥ مرشحاً تنافسوا على المقاعد البرلمانية، البالغ عددها ٢٤٩ مقعداً، من النساء. وتم تخصيص ٧٤٢٩ مركزاً من مراكز الاقتراع للنساء مقارنة مع ١١٦٦٧ مركزاً للرجال، واضطلعت حوالي ١٣٠٠٠ امرأة أفغانية بدور مراقبات للانتخابات.
- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وافقت اللجنة على الخطة التنفيذية للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ وأشارت إلى أن تسمية المرشحين ستبدأ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وتنتهي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلن رئيس اللجنة، غولا جان عبد البديع صياد، رسمياً أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٩. وذكر صياد كذلك أن انتخابات مجالس الولايات والمقاطعات ستدور أيضاً في شهر تموز/يوليه بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، كما ستجرى في نفس التاريخ الانتخابات البرلمانية في ولاية غزني التي سبق تأجيلها.
- في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت اللجنة تقريراً يقيّم الهشاشة إزاء الفساد على نطاق وزارة المناجم والنفط. وكان هذا التقرير أول تحليل شامل للهشاشة إزاء الفساد في هذه الوزارة وفي قطاع الأنشطة الاستخراجية بأسره. وقدم التقرير ما مجموعه ١٨٩ توصية إلى الوزارة. وأصدرت اللجنة سبعة تقارير فصلية لرصد مدى الهشاشة إزاء الفساد: لمكتب المدعي العام في آب/أغسطس ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ووزارة الصحة في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٨، ووزارة التعليم في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٨، ولشركة الكهرباء الوطنية (د افغانستان برشنا شركت) في آب/أغسطس ٢٠١٨. وشرعت اللجنة أيضا في إعداد تقارير عن المشاشة إزاء الفساد لمجلسي البرلمان ولوزارة الداخلية، ويتوقع إكمال هذه التقارير في أوائل عام ٢٠١٩.

• وفيما يتعلق بالتقدم المحرز صوب تنفيذ التوصيات الموحدة التي قدمتها اللجنة، تجدر الإشارة إلى أن ١٠٥ توصيات من مجموع توصياتها البالغ عددها ٢٩٩ توصية قد نُفّذت بالكامل، في حين تم تنفيذ ٧٢ توصية جزئيا بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

• في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلنت الحكومة عن دمج إدارة أراضي أفغانستان في وزارة شؤون التنمية الحضرية لتشكيل وزارة التنمية الحضرية والأراضي، من أجل تقليص الوقت وخفض التكاليف وتوحيد المؤسسات التي لها اختصاصات متشابهة.

• وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعتمد قانون جديد لمكافحة الفساد بموجب مرسوم رئاسي وهو في انتظار استعراضه من قبل البرلمان. وإضافة إلى إنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد، تمشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وضع القانون أساسا صلبا لكل من مركز العدالة لمكافحة الفساد وفرقة العمل المعنية بمكافحة الجرائم الكبرى اللذين كانا يعتمدان في السابق على أوامر إدارية.

• وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدر المجلس الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد أول تقرير نصف سنوي له عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وقد أشار التقرير إلى تحقيق إنجازات هامة على مستوى جميع الركائز الخمس للاستراتيجية. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، عقب استعراض لتنفيذ الاستراتيجية، اعتمد المجلس الأعلى استراتيجية منقحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

• وطوال سنة ٢٠١٨، واطب المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد على عقد اجتماعات منتظمة. وتزايد تفويض الرئيس لرئاسة اجتماعات المجلس الأعلى إلى النائب الثاني للرئيس، وهكذا اكتسب المجلس الأعلى تدريجيا طابعا تقنيا أكثر. وبشكل متزايد، أصبح فريق المكتب المباشر للرئيس يتخذ القرارات المتعلقة بالإصلاحات الاستراتيجية لمكافحة الفساد "خلف أبواب مغلقة" دون إجراء مناقشات في المجلس الأعلى.

• وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد منتدى شراكة الحكمة المفتوحة اجتماعه السنوي الرابع لمناقشة تقريره لمنتصف السنة. وتتبع التقرير التقدم الذي أحرزته الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص صوب تنفيذ التزامات أفغانستان التي تعهدت بها للمنتدى.

تمكين مؤسسات مكافحة الفساد كي تشرف على نهج شامل لقطاعات الحكومة بأكملها من أجل مكافحة الفساد

- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقب تنقيح قانون الحصول على المعلومات، أنشئت لجنة جديدة ومصغّرة معنية بالحصول على المعلومات. وتضم اللجنة خمسة أعضاء متفرغين يعملون بأجر تم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات. وتحصل اللجنة على ميزانية سنوية من وزارة الإعلام والثقافة، إذ هذه الوزارة هي المسؤولة عن تطبيق القانون على مستوى الحكومة بأكملها.
- نشر إقرارات الممتلكات للموظفين العموميين سنويا
- في آذار/مارس ٢٠١٨، أُدخل تعديل على قانون مكتب المدعي العام أدى إلى نقل مهام التحقيق من المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد إلى مكتب نائب المدعي العام المعني بمكافحة الفساد الذي أنشئ حديثا. وهكذا ألغي قانون المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد وتوقف المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد عن العمل.
- وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أبلغت أمانة المجلس الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد عن تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى تسجيل الأصول تضمّنت تسجيل الأصول التي يملكها ١٥٣ ٩ فردا من المسؤولين والموظفين الحكوميين.
- في عام ٢٠١٨، خضع معهد التدريب على الخدمة المدنية لاستعراض وظيفي أفضى إلى تغيير توجه دوراته التدريبية لتركز أكثر على مكافحة الفساد الإداري. ونظّم المعهد تدريبات في كابل استفاد منها ٦٣٤ ١ موظفا تم تعيينهم حديثا للعمل في مجال الخدمة المدنية كانت نسبة ٣٨ في المائة منهم من النساء؛ ودرب المعهد ٢٠٢٨ ٢ موظفا آخر من موظفي الخدمة المدنية في ١٥ ولاية، كانت ٢٩ في المائة منهم من النساء. وتضمّن التدريب مجموعة واسعة من المواضيع التي شملت استراتيجيات القضاء على الفساد، والاتصال الاستراتيجي، والقيادة والتخطيط الاستراتيجيين، وتسوية النزاعات وإدارتها، إلى جانب الرصد والتقييم. ونظّم المعهد أيضا ثلاث دورات تدريبية على القيادة استغرقت كل دورة منها أسبوعين لفائدة ٨٤ حاكما من حكّام المقاطعات كانت ٤ في المائة منهم من النساء.
- زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات والمقاطعات على أداء المهام وتقديم الخدمات
- في عام ٢٠١٨، أشرفت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية على التعديلات التي أدخلت على قانون الخدمة المدنية وعلى تنفيذ إجراءات التعيين الجديدة المطبّقة على كبار موظفي الخدمة المدنية على المستوى دون الوطني، من أجل زيادة شفافية وفعالية التعيينات في الخدمة المدنية. وتتضمن الإجراءات الجديدة حوسبة الامتحانات التي يديرها مركز الامتحانات التابع للجنة الذي أنشئ حديثا.
- زيادة الشفافية والفعالية
- وفي عام ٢٠١٨، يسّرت المديرية المستقلة للحكم المحلي تعيين ٢٤٤ من حكام المقاطعات البالغ عددهم ٣٧٧ حاكما، و ٢٠ من نواب حكام الولايات البالغ عددهم ٤٢ نائب حاكم، و ٣٠ من رؤساء البلديات البالغ عددهم ٣٣ رئيس

بلدية على مستوى الولايات. ومن بين الأشخاص المعيّنين، كانت النساء يشغلن فقط منصب اثنين من حكام المقاطعات واثنين من رؤساء البلديات.

• صدرت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سياسة جديدة ترمي إلى زيادة عدد النساء العاملات في الخدمة المدنية من ٢٢ في المائة إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٨ وإلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد استحدثت هذه السياسة نظام حصص، وامتيازات إدارية خاصة، وحماية في مكان العمل، وفرصاً أفضل للتطوير الوظيفي للمرأة في الخدمة المدنية.

• في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، اعتمد مجلس الوزراء سياسة الحكومة على المستوى دون الوطني المعنونة "حوكمة محورها الإنسان: خارطة طريق للإصلاح على المستوى دون الوطني". وتحدد السياسة الجديدة العلاقة بين المؤسسات الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني.

• وفي عام ٢٠١٨، أعطت الحكومة دفعا لتنفيذ إصلاحات الحكم المحلي بما يتواءم مع سياسة الحكومة على المستوى دون الوطني، بسبل من بينها تنقيح التشريعات المعنية. وتم تعديل قانون البلديات في أيلول/سبتمبر، في حين اكتملت صياغة مشروع القانون المتعلق بالمجالس المحلية وعُرض على وزارة العدل في كانون الأول/ديسمبر ليخضع لمزيد من الإجراءات التشريعية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أنشئت لجنة فرعية معنية بالحكومة على المستوى دون الوطني، تحت إشراف المجلس الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد من أجل دعم تنفيذ سياسة الحكومة على المستوى دون الوطني.

• في عام ٢٠١٨، تم ترسيم حدود بلدية جديدة (بلدية نيمروز) ورُسمت خريطتها، ليصل بذلك مجموع عدد البلديات التي اكتمل رسم حدودها إلى ٢٧ بلدية من أصل ٣٤ بلدية على مستوى الولايات. كما رُسمت خرائط حدود ٦٨ حيا من الأحياء الحضرية (عُزار) خلال تلك السنة.

• في عام ٢٠١٨، بدأ تشييد مكاتب مجالس الولايات في غزنة وفراه وسربل وباميان ولوكور ونورستان ولغمان، وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الأشغال على وشك الاكتمال. وإضافة إلى ذلك، تم شراء ما مجموعه ٢٧٥ مركبة جديدة لتمكين المسؤولين الحكوميين المحليين من التنقل من مكاتبهم وإليها ولتيسير التواصل بشكل أفضل مع الجماعات المحلية.

• في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، دخل قانون العقوبات الجديد حيز النفاذ. وقامت وزارة العدل، بمساعدة من الجهات المانحة، بطباعة ٣٠٠٠ نسخة من القانون الجديد وتوزيعها على مؤسسات العدالة في جميع أنحاء البلد؛ ولكن تأخرت طباعة نسخ إضافية من القانون أثناء عرضه على البرلمان لاستعراضه. وفي أيلول/سبتمبر، أقر الرئيس قانون العقوبات العسكري الجديد وأضافه إلى قانون العقوبات على شكل مرفق.

تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة

تنفيذ سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية

وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها

إنشاء بنية تحتية مناسبة تمكن المؤسسات الحكومية من أداء عملها، لا سيما على المستوى دون الوطني

إنشاء نظامين قضائي وجنائي لهما مصداقية ويحترمان حقوق الإنسان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما

- وفي عام ٢٠١٨، نظر مركز العدالة لمكافحة الفساد في ٢٠ قضية شملت ٧٥ متهما، وأفضت المحاكمات إلى إدانة ٥٦ شخصا وتبرئة ١٩ شخصا. وكان من بين المتهمين ثلاثة نواب وزراء سابقين، وعضو في أحد مجالس الولايات، ورئيسان سابقان لبلديتين، وأربعة جنرالات. وتعكس هذه الحصيلة انخفاضاً في ناتج المحكمة وفي عدد كبار المسؤولين اللذين تمت ملاحقتهم قضائياً مقارنة بالسنة السابقة.

## رابعا - حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، تماشياً مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون

- انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وتخويف المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي
- في عام ٢٠١٨، واصلت البعثة توثيق مستويات عالية من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين وغير ذلك من الأضرار المتصلة بالنزاع التي تلحق بالمدنيين والهياكل الأساسية المدنية، حيث جرى توثيق ما مجموعه ٩٩٣ ١٠ إصابة في صفوف المدنيين (٣٨٠٤ حالات وفاة و ١٨٩ ٧ إصابة). وعزّت البعثة نسبة ٦٣ في المائة من هذه الخسائر إلى العناصر المناوئة للحكومة، ونسبة ٢٤ في المائة إلى القوات الموالية لها (وهي تتضمن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، والقوات العسكرية الدولية). واستأثرت الاشتباكات البرية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها، التي تعدّ معرفة طرف النزاع المسؤول عنها بالتحديد، بنسبة ١٠ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين. أما نسبة ٣ في المائة المتبقية من الإصابات، فقد نتجت عن حوادث أخرى منها المتفجرات من مخلفات الحرب، ولم يتسَنّ نسبتها إلى أي طرف بعينه في النزاع. وظل النزاع يتسبب في مقتل النساء والأطفال وجرحهم. وسجلت البعثة وقوع ٣٠٦٢ إصابة في صفوف الأطفال (٩٢٧ قتيلاً و ٢١٣٥ جريحاً، وهو ما يشكل انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠١٧). ووثقت البعثة ١١٥٢ إصابة في صفوف النساء (٣٥٠ قتيلة و ٨٠٢ من الجرحى)، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠١٧.
- وفي عام ٢٠١٨، واصلت الحكومة تنفيذ السياسة الوطنية لمنع وقوع الإصابات في صفوف المدنيين والتخفيف من أثرها من خلال التوجيهات الصادرة عن مختلف الكيانات التابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وظلت آلية تتبع الإصابات في صفوف المدنيين التي تديرها الحكومة، داخل مركز التوحيد بمكتب مجلس الأمن القومي، تحسّن أداءها بتوجيه من مستشاري بعثة الدعم الوطني.

- وقد دخل قانون العقوبات المنقح لأفغانستان حيز النفاذ في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، وهو يشمل أحكاماً تجرم ممارسة باتشا بازي (رقص الغلمان)، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة، وتزوير بطاقات الهوية الوطنية.
- وفي عام ٢٠١٨، انتهت وزارة الداخلية، بدعم تقني ومالي من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من إنشاء وحدات لحماية الطفل في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية في جميع الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية. وحالت هذه الآلية دون تجنيد ٣٢٧ من مقدمي الطلبات القاصرين (٣٢٥ فتى وفتاتان اثنتان) في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية، مقابل ٢٩٤ فتى في عام ٢٠١٧.
- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نُقل ٥٥ من الأطفال المحتجزين في سياق النزاع من المديرية الوطنية للأمن إلى مراكز إعادة تأهيل الأحداث، بعد أن واصلت البعثة تعاونها مع مكتب المدعي العام والمديرية الوطنية للأمن، إلى جانب أنشطة الدعوة المتعلقة بحقوق الأطفال المحتجزين واحتياجاتهم.
- في عام ٢٠١٨، أصدرت البعثة ثمانية تقارير عامة ركزت فيها على القتلى والجرحى المدنيين، وحللت الاتجاهات الرئيسية، وقدمت توصيات إلى جميع أطراف النزاع. ومن هذه التقارير التقرير السنوي عن حماية المدنيين، وثلاثة تقارير فصلية عن آخر المستجدات فيما يخص حماية المدنيين، وتقرير خاص عن العنف الذي يقع عند إجراء انتخابات مبكرة (أيار/مايو ٢٠١٨)، وتقرير خاص عن الغارات الجوية في دشت آرثشي (أيار/مايو ٢٠١٨)، وتقرير خاص عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، وتقرير خاص عن العنف الذي تزامن مع انتخابات عام ٢٠١٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).
- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، صدّقت أفغانستان على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي يقضي بأن تنشئ الحكومة آليةً وقائيةً وطنيةً مستقلةً لمنع التعذيب وسائر أشكال سوء المعاملة في غضون سنة من تاريخ الانضمام.
- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، سحبت أفغانستان تحفظها على اتفاقية مناهضة التعذيب، وبذلك اعترفت باختصاص لجنة مناهضة التعذيب بإجراء تحقيقات سرية في ادعاءات التعذيب في إقليمها.
- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت الحكومة تقريرها لمتابعة الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب (CAT/C/AFG/CO/2)، وبيّنت فيه التقدم المحرز في تنفيذ بعض توصيات اللجنة.

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نُشر قانون مناهضة التعذيب في الجريدة الرسمية. وينص القانون على أحكام تتعلق بجبر ضحايا التعذيب بغية تقديم دعاوى قانونية أمام المحاكم الجنائية والمدنية.
- في ٣ آذار/مارس ٢٠١٨، صدر المرسوم الرئاسي رقم ٢٦٢، المعدّل لقانون العقوبات لعام ٢٠١٧ لكي يظل قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩ ساري المفعول بعد أن قامت الحكومة في آب/أغسطس ٢٠١٧ بحذف فصل كامل عن العنف ضد المرأة من قانون العقوبات المنقح. ولم يكن هناك بد من هذا المرسوم لكفالة استمرار الحماية القانونية للنساء والفتيات من جرائم العنف التي ترتكب ضد المرأة.
- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدرت وزارة الداخلية توجيهها شفوياً على نطاق البلد يحظر على الكيانات المعنية بإنفاذ القانون إكراه النساء المحتجزات على الخضوع لفحوصات تتعلق بأمراض النساء. وصدر هذا التوجيه عقب تجريم الفحص القسري للإناث في قانون العقوبات.
- وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، أصدرت البعثة تقريرها المعنون "الظلم والإفلات من العقاب: الوساطة في جرائم العنف ضد المرأة". وفي ١٧ تموز/يوليه، عقدت البعثة مؤتمراً وطنياً ضم ٤٠ ممثلاً رفيعي المستوى عن الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي وشركاء الأمم المتحدة بهدف النهوض بالعمل المشترك من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت البعثة أكثر من ٢٣ اجتماعاً مع شركاء حكوميين وغير حكوميين من أجل الدعوة إلى تنفيذ التوصيات. وعلى إثر أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها البعثة، أنشأ مكتب المدعي العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مديرية تعنى ببدائل السجن عُهد إليها بمهمة وضع سياسة عامة بشأن خيارات العقوبات غير الاحتجازية تتفق مع قانون العقوبات لعام ٢٠١٧. وشرعت وزارة شؤون المرأة أيضاً في استعراض قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩.
- وفي عام ٢٠١٨، ارتفع عدد وحدات الادعاء المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة التي ترأسها نساء من ٢٥ إلى ٣١ ولاية من أصل الولايات الـ ٣٤. وزاد عدد محاكم القضاء على العنف ضد المرأة ليصل إلى ٢٢ محكمة في عام ٢٠١٨ مقابل ١٥ محكمة في عام ٢٠١٧، ويعمل في هذه المحاكم ٩٢ قاضياً، بينهم ٢٥ امرأة، معظمهن يفضلن البقاء في كابل لأسباب أمنية.
- وفي ٣١ تموز/يوليه، أصدرت الحكومة تقريرها المرحلي الثاني عن تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأشار التقرير إلى حدوث زيادة في نسبة النساء في مؤسسات قطاع الأمن الوطني من ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٥ في المائة في

عام ٢٠١٦ فيما يخص الجيش الوطني، ومن ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ فيما يخص الشرطة الوطنية.

• وفي عام ٢٠١٨، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية الأفغانية وأوجه الحياة السياسية والاجتماعية ومفاوضات السلام. وشملت هذه الجهود الحوارات التي أجريت إحياءاً لليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد انصب تركيز هذه الحوارات على مشاركة المرأة في عمليات السلام.

• وفي عام ٢٠١٨، تمكنت ٤٢٤ ٤ امرأة وفتاة أفغانية من بين الناجيات من العنف إلى جانب ٧١٢ من الأطفال المرافقين لهن من اللجوء إلى القضاء، واستفدن إلى جانب الأطفال من الخدمات الأساسية المتعددة القطاعات والمتقدمة للأرواح، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي وتطوير الكفاءات المهنية، وذلك من خلال ١١ من مراكز حماية المرأة و ٥ من مراكز الإرشاد الأسري و ١٧ من لجان القضاء على العنف ضد المرأة على مستوى الولايات. وكان عدد حالات العنف ضد المرأة التي سجلتها المراكز السالفة الذكر في عام ٢٠١٨، وهو ٤٢٤ ٤ حالة، يفوق بكثير عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠١٧ وهو ١ ٨٠٩ حالات. وتعزى هذه الزيادة إما إلى زيادة الإبلاغ بسبب التوعية في أوساط المجتمعات المحلية، أو إلى آليات الإبلاغ وأدوات جمع البيانات التي وضعت في عام ٢٠١٨ والتي أضحت أكثر تحديداً. وقد بدأ تشغيل قاعدة البيانات الخاصة بالقضاء على العنف ضد المرأة، وهي تدعم تحسين الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة ويتولى رصدها كل من وزارة شؤون المرأة ووزارة العدل. وظلت لجان القضاء على العنف ضد المرأة تقوم بدور حاسم في متابعة حالات العنف ضد المرأة وإحالتها في ١٧ من أصل ٣٤ ولاية. وقد أتاح أيضاً الدعم المقدم من الشركاء في التنمية للجان القيام بعمليات التوعية في الولايات وتتبع الحالات التي لم تعالجها الشرطة وغيرها من آليات إنفاذ القانون.

• وفي إطار الحملة العالمية التي نظمت في الفترة بين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان ١٦ يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني، نظمت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، ١٣ مناسبة حول الموضوع العالمي "اصبغوا العالم باللون البرتقالي: #أصبغوا إلي أيضاً". وركزت الحملة على جرائم العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما الممارسات التقليدية الضارة، والتقصير في الإبلاغ عن جرائم محددة، وإدخال تحسينات على خدمات العدالة الجنائية من أجل كفالة المساءلة الفعالة.

• في عام ٢٠١٨، شاركت البعثة بفعالية إلى جانب المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإنهاء إفلات مرتكبي انتهاكات

تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لهذه التدابير

حقوق الإنسان من العقاب، ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء التمييز، وتعزيز عمليات السلام والمصالحة الشاملة للجميع. ودعمت البعثة أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز الدور المحوري الذي تؤديه حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات والأقليات وسائر الفئات الضعيفة في عمليات السلام.

• وفي عام ٢٠١٨، واصلت البعثة عملها مع فريق التنسيق في مجال العدالة الانتقالية الذي يعمل بقيادة المجتمع المدني على تعزيز عمليات السلام والمصالحة القائمة على تحقيق العدالة، والذي عقد سبعة اجتماعات تنسيقية ونظم مناسبة في كابل، في اليوم الوطني لضحايا الحرب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

• وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، نشرت البعثة مجموعة من ٣٤ خارطة طريق لإحلال السلام على مستوى الولايات. وأعقب ذلك تنظيم ٢٠ مناسبة وحواراً للدعوة إلى بدء تنفيذ خرائط الطريق في ٢٠ ولاية، وذلك بمشاركة نحو ٦١٦ أفغانياً، بما يشمل السلطات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات الإعلامية (٤٦٠ رجلاً و ١٥٦ امرأة). وأتاحت هذه الحوارات فرصاً للتوصل عن الطريق التفاوض السياسي وتوافق الآراء إلى حل للنزاع الأفغاني من خلال عمليات السلام العادل والشامل للجميع.

• في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدمت الحكومة تقريرها الوطني إلى مجلس حقوق الإنسان، وقد أشارت فيه إلى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل قبل الجولة الثالثة من الاستعراض المتعلق بأفغانستان في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. كما اتفقت الحكومة والبعثة على إطار زمني لتقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، ولإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة.

• وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أبلغت وزارة الشؤون الخارجية البعثة بأن عملية صياغة العديد من التقارير جارية، وبخاصة التقارير الموجهة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل.

• في عام ٢٠١٨، أقيمت البعثة على تعاونها مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وعقدت اجتماعات تنسيقية منتظمة تهدف إلى تبادل المعلومات والاضطلاع بأنشطة الدعوة من أجل حقوق الأقليات الدينية والإثنية، ومتابعة أعمال العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والنشطاء من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقدمت البعثة أيضاً المساعدة التقنية إلى اللجنة من أجل توثيق الإصابات في صفوف المدنيين.

وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهد والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان برعاية مجلس حقوق الإنسان

زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، باعتبارها المؤسسة الأفغانية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وتعزيزها

- وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، نظمت اللجنة مؤتمرًا وطنيًا بشأن المساءلة وحقوق الإنسان والعدالة والسلام في كابل، وذلك من أجل تعزيز المساءلة عن ضحايا النزاع المسلح.
- وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت البعثة التدريب على إعداد تقارير الجهات صاحبة المصلحة من قبل المجتمع المدني في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل المقرر في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
- ونظمت البعثة، بالاشتراك مع اللجنة، ٣٩ مناسبة من اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات عمل وحلقات دراسية لتعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني وتشجيع مشاركته في عمليات السلام المستندة إلى الحقوق وتمكين النشطاء من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والاضطلاع بأنشطة الدعوة بشأنها.

## خامسا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية مدعومة من المجتمع الدولي تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتساهم في الاستقرار بصورة عامة

- تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها بدعم وتأييد دوليين
- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كانت المجالس الإنمائية المعنية قد وضعت الصيغة النهائية لكافة البرامج الوطنية العشرة ذات الأولوية ووافقت عليها، وقد بلغت هذه البرامج مراحل مختلفة من التنفيذ.
- توحي المزيد من العدالة في توزيع المساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان
- في عام ٢٠١٨، وُضعت اتفاقات التمويل وغيرها من الترتيبات المماثلة بالنسبة لجميع مشاريع الجهات المانحة التي كانت تمويل من خلال طرائق التمويل من الميزانية. غير أن التقدم المحرز في المشاريع غير المدرجة في الميزانية كان متفاوتًا. وفي عام ٢٠١٨، لم تكن اتفاقات التمويل متاحة سوى لنسبة تناهز ٤٤ في المائة من المساهمات المقدمة من ٢٣ من الجهات المانحة التي تقدم جزءًا من مساعدتها الإنمائية من خلال طرائق التمويل من خارج الميزانية.
- وزادت مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية بنسبة ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٨، حيث استأثرت المرأة بأزيد من ٤٩ في المائة من المقاعد في مجالس التنمية المجتمعية البالغ عددها ٢٠٠ ٠٠٠ عضو منتخب، كما استأثرت بـ ٥٠ في المائة من مناصب رؤساء المجالس على الصعيد الوطني.
- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بلغ عدد المستفيدين من برنامج ميثاق المواطنين حوالي ١٠ ملايين شخص من أكثر من ١١ ٠٠٠ من المراكز السكنية الحضرية والريفية في ٣٤ ولاية. وحتى الآن، وُزعت منح مجتمعية تزيد قيمتها

على ١٠٠ مليون دولار على المجتمعات المحلية، ويجري تنفيذ أكثر من ٤٠٠٠ مشروع. وستساعد هذه المشاريع على توفير ٦٣ مليون لتر من المياه يوميا لفائدة ٢,٥ مليون شخص، وري قرابة مليون جريب من الأراضي (٢٠٠.٠٠٠ هكتار)، وتوفير ٥٥٠٠ كيلواط من الطاقة، وبناء ٩٠٠ كيلومتر من الطرق.

- زيادة تحصيل الإيرادات وتحقيق النمو المستدام بالاعتماد على الموارد الأفغانية بحلول نهاية عام ٢٠١٨، قامت الوزارات الخمس المدرة للدخل، وهي وزارة المناجم والنفط ووزارة التجارة والصناعة ووزارة النقل ووزارة المالية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بإطلاع الجهات المانحة على التقارير المحلية الفصلية بشأن مكافحة الفساد عن طريق المواقع الشبكية الرسمية الخاصة بكل منها. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استعادت الإيرادات قيمتها حيث ارتفعت من ٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة من ثلاث سنوات، ويعزى ذلك جزئيا إلى تلك التدابير.
- وتعززت إيرادات الحكومة في عام ٢٠١٨، وتحسن سجل أفغانستان وترتيبها العام في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي. ويتسم الوضع المالي للحكومة بالاستقرار في ظل زيادة كبيرة في تحصيل الإيرادات المحلية، تجاوزت معدل النمو السنوي المتوقع البالغ ١٢ في المائة. وفيما يخص السنة المالية ٢٠١٨، كانت الحكومة تسير على درب تحقيق الهدف الذي وضعه صندوق النقد الدولي فيما يخص إيراداتها التي بلغت ١٧٣,٥ بليون أفغاني.

## سادسا - التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

- تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨، التقى الرئيس غني مع مستشار الأمن القومي في باكستان، ناصر خان جانجوا، في كابل لمناقشة عرض السلام الذي قدمته حكومة أفغانستان إلى حركة طالبان وبدء الحوار مع باكستان على المستوى الثنائي بين الدولتين.
- وعُقد مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان: عملية السلام والتعاون الأمني والربط الإقليمي، في أوزبكستان في يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، واختتم بإصدار إعلان مشترك يؤيد بشدة عرض حكومة الوحدة الوطنية الدخول في محادثات مباشرة مع حركة طالبان، دون وضع أي شروط مسبقة. وكان من بين المشاركين في الاجتماع الرئيس غني، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية

بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ووكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة للشؤون السياسية، ووزراء خارجية روسيا والصين وتركيا.

• وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اجتمع الرئيس غني برئيس وزراء باكستان، شهيد خاقان عباسي، في كابل لمناقشة العلاقات الثنائية، بما في ذلك السلام والمصالحة، ومكافحة الإرهاب، وعودة اللاجئين الأفغان، والتجارة الثنائية، والترابط الإقليمي. وقد اتفقا أيضا على تفعيل الأفرقة العاملة الخمسة في إطار خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن لأنها توفر إطارا مفيدا للمشاركة المنظمة الواسعة النطاق فيما يخص جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك.

• وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عُقد في كابل أول اجتماع تنسيقي للسفراء يتعلق بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. وخلال الاجتماع، اتفق المشاركون على إنشاء آلية "أصدقاء مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان" لمواصلة تعزيز ودعم التعاون الاقتصادي الإقليمي من أجل أفغانستان، وقد عقدت الآلية اجتماعين في عام ٢٠١٨.

• وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد في إسطنبول اجتماع لكبار المسؤولين في عملية قلب آسيا - إسطنبول. وعُقد الاجتماع برئاسة نائبي وزيري خارجية أفغانستان وتركيا، وجرى خلال الاجتماع تقييم الإنجازات التي تحققت بفضل التعاون ووضع استراتيجية لسبل المضي قدما.

• وفي ١٤ أيار/مايو و ٢٢ تموز/يوليه، التقى وكيلا وزاري خارجية أفغانستان وباكستان في كابل وإسلام آباد، على التوالي، لوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، وهي بمثابة إطار لتعزيز الثقة المتبادلة، وتعميق التعاون الثنائي بإنشاء ستة أفرقة عاملة مواضيعية، فضلا عن حل المشاكل المشتركة.

• وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٨، عُقد الاجتماع الثاني لفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في بيجين لمناقشة الحالة في أفغانستان والمنطقة ككل، وعمليات السلام والمصالحة الأفغانية والدور الذي تؤديه منظمة شنغهاي للتعاون، فضلا عن التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون بين المنظمة وأفغانستان.

• وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقد الفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال إدارة الكوارث اجتماعا في إسلام آباد في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول.

• وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، عُقد اجتماع للسفراء في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول في كابل، وشارك في رئاسته نائب وزير خارجية أفغانستان وسفير تركيا في أفغانستان. وجرى خلال الاجتماع تقييم التقدم المحرز في تنفيذ

التوصيات المقدمة من الدول المشاركة خلال اجتماع كبار المسؤولين في نيسان/أبريل.

• وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، اجتمع في طهران الفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال الثقافة والتعليم في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول.

• وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استضافت كازاخستان في أستانا مؤتمراً إقليمياً عن تمكين المرأة في أفغانستان، بمشاركة نساء من بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان وأذربيجان والصين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

• وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُقد في كابل أول اجتماع ثلاثي بين أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والهند. وترأس الاجتماع نائب وزير خارجية أفغانستان، وحضره وزير خارجية الهند ونائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، ونوقشت فيه مسألة تنفيذ مشروع ميناء تشاباهار ومسائل أخرى، منها سبل تعميق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

• وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، خلال دورة استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن أفغانستان، أكد الأمين العام للمنظمة على الحاجة إلى تضافر الجهود من أجل تحقيق سلام مستدام في أفغانستان، ودعا إلى زيادة الدعم والتعاون من جانب بلدان المنطقة.

• وفي ١٥ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُقد اجتماعان للفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول، في كابل وأبو ظبي، على التوالي.

• وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُقد في نيودلهي اجتماع للفريق التقني الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في مجال التجارة والتبادل التجاري وفرص الاستثمار.

• وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُقد اجتماع لكبار المسؤولين في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول على هامش اجتماعات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وناقش المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة في المنطقة، والتدابير المحددة التي تتخذها البلدان لمكافحة الإرهاب. كما نوقشت مسألة وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

• وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عُقد في موسكو اجتماع للفريق التقني الإقليمي المعني بمكافحة المخدرات في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول.

• وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أجريت الجولة الثانية من المشاورات بشأن أفغانستان بصيغة موسكو، وضمت نواب وزراء الخارجية وممثلين خاصين من الاتحاد الروسي والصين وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، فضلاً عن ممثلي حركة طالبان. وكانت

حكومة أفغانستان ممثلةً بالمجلس الأعلى للسلام، وحضرت الهند والولايات المتحدة بصفة مراقبين.

- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شارك نائب وزير خارجية أفغانستان في الاجتماع الثامن لنواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى الذي استضافته قيرغيزستان في بيشكيك. وركزت المناقشات على تعزيز العلاقات بين آسيا الوسطى وأفغانستان، فضلاً عن توفير الأمن والتعاون الاقتصادي في المنطقة.
- وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُقد في عشق أباد مؤتمر وزاري لبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى لمناقشة مسألة توسيع نطاق التجارة الإقليمية وتعزيز التنوع الاقتصادي.
- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، افتتح الرئيس غني في هيرات ممر اللازورد للنقل. وستمكن هذه الطريق البرية أفغانستان من إرسال منتجاتها إلى أوروبا وأجزاء أخرى من العالم.
- وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُجري في كابل الحوار الثلاثي الثاني بين وزراء خارجية أفغانستان والصين وباكستان، حيث اتفق المشاركون على إجراء المزيد من المناقشات من أجل تعزيز الأمن والسلام والتعاون السياسي بين البلدان الثلاثة.

## سابعاً - الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي المتسق للأولويات الأفغانية ضمن إطار للتنسيق تقوده أفغانستان

- زيادة نسبة اتساق المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والأولويات الحكومية لأفغانستان
- في عام ٢٠١٨، مثلت المنح المدرجة في الميزانية أكثر من نصف إجمالي نفقات الميزانية الحكومية، ويعتمد قطاع الأمن بصورة استثنائية على الدعم الذي تشكله المنح. وظلت المنح الأمنية الخارجة عن الميزانية تغطي نسبة كبيرة من مجموع النفقات الأمنية، وهي تناهز كذلك نسبة ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي
- في عام ٢٠١٨، تمت الموافقة على العقود الخاصة بخمسة من مشاريع الطاقة الرئيسية (المرحلة الثانية من مشروع كاجاكي، وعقدان لمشروع قندهار للطاقة الشمسية، ومشروع شبرغان ومزار شريف لتحويل الغاز إلى طاقة) من خلال عملية مفتوحة وشفافة اضطلعت بها اللجنة الوطنية للمشتريات.
- وتجاوز معدل امتثال اللجنة الوطنية للمشتريات لشرط الإعلان عن العقود العالية القيمة أو التي تتجاوز العتبة نسبة ٧٥ في المائة من الهدف الذي وضع لعام ٢٠١٨.
- وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قامت الهيئة الوطنية للمشتريات بوضع نظام إلكتروني لرصد التقدم المحرز في العقود على نحو يتماشى مع المعايير والقواعد

الدولية. ويوفر هذا النظام الإلكتروني وسيلة للكشف عن كل المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات التي توافق عليها اللجنة الوطنية للمشتريات.

• وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، كُشف عن معلومات بشأن ما مجموعه ٩٣٦ من العقود من خلال موقع الهيئة الوطنية للمشتريات على شبكة الإنترنت؛ وجرى تحميل وثائق تخص ١٠٩٦ من العقود على النظام المركزي لإدارة المشتريات.

• عُقد الاجتماع الحادي والعشرون للمجلس المشترك للرصد والتنسيق في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في تحقيق الإصلاحات الحكومية والنواتج الستة المتوخاة التي التزمت الحكومة بتنفيذها قبل مؤتمر جنيف الوزاري لعام ٢٠١٨ بشأن أفغانستان. وقد أتاحت هذه المناسبة منبرا للمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع الدولي، واجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تبادل وجهات النظر بشأن الإنجازات والتحديات الرئيسية، فضلا عن السبل المقترحة للمضي قدما في أفغانستان.

• وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان في استضافة مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الذي حضرته وفود من ٦٧ دولة عضوا و ٤٠ منظمة دولية. وأتاح المؤتمر فرصة للمجتمع الدولي وللحكومة لاستعراض برنامج الحكومة الإصلاحية وإعادة تأكيد الالتزامات التي قطعها البلدان المانحة تجاه أفغانستان. وبيّنت الحكومة أنه خلال السنتين المنقضيتين منذ مؤتمر بروكسل لعام ٢٠١٦ بشأن أفغانستان أحرز تقدم في المجالات العامة المتمثلة في سيادة القانون، والنظام الدستوري، والحقوق والمشاركة في الحكم. وعلى الرغم من التقدم المحرز، ذكرت الحكومة أن استمرار النزاع وارتفاع مستويات الفقر وصعوبة الحصول على التعليم، ومحدودية الهياكل الأساسية، كلها أمور لا تزال تقوض الجهود التي تبذلها الحكومة.

تعزيز المجلس المشترك للرصد والتنسيق دعما لعملية كابل، وكوسيلة لتيسير الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة

## ثامنا - مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: الاتجاه باستمرار نحو الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

• في عام ٢٠١٨، قدّرت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان بنحو ٢٦٣ ٠٠٠ هكتار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢٠ في المائة أو ٦٥ ٠٠٠ هكتار مقارنة بعام ٢٠١٧. وعلى الرغم من هذا النقصان، يتجاوز مستوى عام ٢٠١٨ أعلى ثالث مستوى سجل في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٧ في المائة أو بمقدار ٣٩ ٠٠٠ هكتار. وقدّر إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٨ بنحو ٦ ٤٠٠ طن، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ٢٩ في المائة عن الكمية التي أنتجت في عام ٢٠١٧ وقدرها

انخفاض معدلات زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات وإدمانها

٩ ٠٠٠ طن. وكان الانخفاض في الإنتاج نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة بحشخاش الأفيون وانخفاض غلة الأفيون للمهكتار الواحد.

• وظل عدد الولايات الخالية من الحشخاش في عام ٢٠١٨ يساوي ١٠ ولايات من أصل ٣٤ ولاية، وهو نفس العدد المسجل في عام ٢٠١٧. واستعادت ولاية نورستان مركزها كمنطقة خالية من الحشخاش، لكن تبيّن أن ولاية تخار، التي كانت خالية من الحشخاش منذ عام ٢٠٠٨، بما مناطق مزروعة بالحشخاش.

• في عام ٢٠١٨، نفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ما مجموعه ٣ ٥٤٠ عملية لمكافحة المخدرات أدت إلى ضبط ٥ ٠٥٨ كيلوغراما من الهيروين و ١٧ ٥٧٦ كيلوغراما من المورفين و ٢٧ ٢٧٦ كيلوغراما من الأفيون و ١٨٢ كيلوغراما من الميثامفيتامين و ١٧٧ ٥٣٨ كيلوغراما من الحشيش و ٧٩ ٣٠٢ كيلوغرام من القنب و ٢٤ ٥٨٧ قرصا من ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ٣،٤ المعروف باسم أقراص إكستاسي في أفغانستان، و ٦٣ ٦٢٧ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٢٥٢ ١٠٤ لتر من السلائف الكيميائية السائلة. وقد أفضت هذه العمليات إلى تفكيك ٣٣ من مختبرات صنع الهيروين، وتدمير ٢٨ من مخزونات المخدرات، وإلقاء القبض على ٤ ٠٨٣ من المشتبه فيهم. وعلاوة على ذلك، أدت تلك العمليات إلى ضبط ٦٠٢ مركبة و ٥٣٣ قطعة سلاح و ٣ ٥٦٣ هاتفا نقالا و ٢٠ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي. وخلال تلك العمليات، قُتل خمسة من أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وأصيب ١١ فردا بجراح.

• في عام ٢٠١٨، استهدفت مشاريع التنمية البديلة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٧٨٥ ٢٦ من الأسر المعيشية (١٤٥ منها ترأسها نساء) في ٣٥ مقاطعة في ١٨ من ولايات أفغانستان، مما أدى إلى زراعة ٤٠٢ هكتار من الأراضي بطريقة مشروعة، وإيجاد ٨ ٥٣١ وظيفة بدوام كامل، وإدراج إيرادات قدرها ٤,٢٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت ٤ ٠٧٠ من المشاريع المجتمعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

زيادة الجهود الفعالة الرامية إلى منع التهريب ومكافحته

زيادة الزراعة المشروعة وما يرتبط بها من استثمار لرؤوس الأموال الخاصة في المناطق المستخدمة سابقا لزراعة الحشخاش